الحرب الأهلية في السلفادور(١٩٨٠-١٩٩٢)

م. د. هدى جاسم منصور

جامعة كركوك – كلية التربية /الحويجة

المستخلص

شهدت السلفادور احدى دول امريكا الوسطى ثورات وانتفاضات عدة كان اكثرها أهمية الحرب الاهلية ١٩٨٠-١٩٩٢ وتكمن أهمية هذا الحدث في كونه يعطي صورة واضحة إلى ما كان يعانيه المجتمع السلفادوري قبل اندلاع تلك الحرب المتمثل بانقسام المجتمع الى فئة متنفذة مستحوذة على الاراضي الزراعية ووسائل الانتاج المعروفة بأسم الاوليغارشية المتحالفة مع الجيش ، وفئة أخرى تعاني من ظروف اقتصادية سيئة للغاية ظلت تناضل من أجل تحسين مستواها المعاشي، فضلاً عن سيطرة الجيش على الحكم عن طريق اتباع اساليب تزوير الانتخابات ومنع وصول الاصلاحيين والمدنيين إلى الحكم واستخدامه القوة والعنف كأداة لإبقاء سيطرته على الحكم مما تسبب في اقصاء فئات عن المشاركة في العملية السياسية كاليساريين ذوي الفكر الشيوعي فلجأت تلك الفئات الى اتباع اساليب القتل والعنف بغية تحقيق هدفها بالمشاركة السياسية ، يقابلها الاوليغارشية الذين شكلوا تحالفاً مع الجيش وانشأوا فرق الموت لمواجهة اليسار بأساليب العنف نفسها ، كما ظهر في الوقت نفسه جبهات وطنية ضمت العصابات اليسارية لها ونسقت جهودها معاً للوقوف بوجه الجيش مما تسبب في حرب مدمرة خلفت آلاف القتلى وانهكت البلاد اقتصاديا وأدى تدخل الولايات المتحدة الامريكية وتقديمها الدعم المادي والعسكري للحكومة السلفادورية والجيش بهدف مقاومة اليسار ومنعهم للوصول الى السلطة في إطالة أمد الحرب لكن بعد انقضاء عدة اعوام من القتل والدمار أدرك طرفي النزاع بضرورة التفاهم لوضع حد لتلك المأساة ، عندئذ جرت مفاوضات معقدة ومطولة بين الجانبين بأشراف هيئة الامم المتحدة انتهت بتوقيع اتفاقية السلام النهائي عام ١٩٩٢ واضعة بذلك نهاية حرب استمرت أثنى عشر عاماً.

الكلمات المفتاحية: السلفادور، الاوليغارشية ، انقلاب عام ١٩٧٩ ، جبهة التحرير فارابوندو مارتي FMLN ، حرب العصابات ، الحزب الديمقراطي المسيحي .

المقدمة

غالباً ما تؤدي الظروف الاقتصادية السيئة للدول وانظمة الحكم المستبدة فيها إلى تفجر غضب الشعوب على شكل مظاهرات وثورات وانقلابات تحاول تصحيح المسار الخاطئ للفئة الحاكمة وتغيير وضعها الاقتصادي ، وما حدث في السلفادور يُعد مثالاً على ذلك فانقلاب عام ١٩٧٩ جاء لوضع حد لاحتكار الجيش للسلطة واصلاح الوضع الاقتصادي الذي تسبب في معاناة الشعب وتركيز الاراضي ومصادر الانتاج بيد فئة محدودة هم الاوليغارشية المتحالفة مع الجيش وعلى الرغم من ان الانقلاب نجح في انهاء احتكار الجيش للسلطة لكنه فشل في معالجة الوضع الاقتصادي وتسبب في اعمال عنف قادت البلاد إلى حرب أهلية ١٩٨٠-١٩٩٢ – المحور الأساس لهذا البحث- دارت رحاها بين الحكومة السلفادورية وبين قوى اليسار المعروفة برجال العصابات وإلى جانبهم الجبهات الوطنية بمساندة ودعم من الشعب ولاسيما فئة الفلاحين وقد تركت تأثيراتها ليس على الجانب السياسي فحسب بل على الجانب الاقتصادي ايضاً.

تم التمهيد للموضوع بإعطاء نبذة تاريخية عن اوضاع السلفادور السياسية قبل اندلاع الحرب الأهلية ، بالإضافة إلى تقسيم البحث إلى عناوين رئيسة:

أولاً: التطورات في السلفادور حتى عام ١٩٧٩ .

ثانياً: انقلاب عام ١٩٧٩ وبداية الحرب الأهلية.

ثالثاً: مفاوضات السلام لإنهاء الحرب الأهلية.

نبذة تاريخية

تُعد السلفادور التي تعني باللغة الإسبانية- اللغة الرسمية للبلاد- "مُخلص العالم" أحدى دول أمريكا الوسطى وأصغرها مساحة ، وقد تميزت عن تلك الدول بكثافة سكانها[١] وبخصوبة أراضيها وملائمتها للزراعة المكثفة وبإنتاجها النظامي المتقدم لكن صغر مساحتها جعلت السكان في تنافس مستمر على الأراضي الزراعية المحدودة ، وكان غالبية الشعب يعاني من ظروف معيشية سيئة ولاسيما الطبقة الفقيرة التي عانت كثيراً من القمع الشديد عبر مراحل تاريخ السلفادور كدولة مستقلة [٢].

شهدت السلفادور انتفاضات عديدة ضد انظمة الحكم منذ القرن التاسع عشر[٣] وأثناء القرن العشرين، وهذا يعود إلى عدد من الأسباب منها التمايز الطبقي الذي اتسم به المجتمع السلفادوري إذ كان الهنود [٤] والفلاحين مواطنين من الدرجة الثانية ، وكانت الطبقة الحاكمة وملاك الأراضي الأثرياء هم السلطة المهيمنة في البلاد وقد عملوا على إبقاء الطبقة الفقيرة على وضعها ومنعها عن تطوير مكانتها او احداث أي تغيير في طبقات المجتمع ، ولهذا قُمعت الطبقة الفقيرة التي كانت تسعى لتحسين وضعها بوحشية من قبل الفئة الحاكمة مما ولد الثورات المستمرة في السلفادور[٥].

كما أرجع مثقفو السلفادور ومختصي تاريخ ذلك البلد أسباب الثورات والانتفاضات العديدة التي شهدتها بلادهم إلى الإصلاحات الليبرالية [٦] في أواخر القرن التاسع عشر، فبسبب تلك الاصلاحات أخذت الاراضي مع مرور الوقت تتركز أكثر فأكثر في أيدي عدد قليل من الأثرياء ، وعلى مدى جيلين تركزت الأرض لدى عدد أقل من منتجي البن والأكثرهم قوة [٧]. وبذلك كانت الأرض هي أساس الصراع في السلفادور إذ قسمت السكان بين أقلية صغيرة من النخب المالكة للأراضي ، والغالبية العظمى من الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً والذين كانوا يعملون لديهم، وأسهمت قوانين مصادرة الأراضي في إبقاء غالبية السكان بلا أرض ، كما إن تشجيع حكومة السلفادور ودعمها لمحصول البن كأساس للصادرات الزراعية ركز الثروة في أيدي نخبة مزارعي البن[٨]. فهيمنت "أربعة عشر عائلة" [٩] تعمل في مجال زراعة البن على البلاد واحتكرت الأراضي الصالحة للزراعة [١٠]. مما ساهم ذلك في الشعور بالظلم الاقتصادي ، وبمرور الوقت مارست تلك العوائل نفوذاً كبيراً عن طريق ملكيتها للأراضي ووسائل إنتاج البن والموارد اللازمة لتصديره ، وتمكنت عن طريق العلاقات الاسرية والمصاهرات من السيطرة ليس على البيوت التجارية وشركات الوساطة (السمسرة) والمؤسسات المالية فحسب وإنما على المناصب السياسية والمهنية في المجتمع السلفادوري وأرتبط بهذه الطبقة الاقتصادية ضباط عسكريون من ذوي الرتب العسكرية العليا في البلاد كان لهم دوراً كبيراً في توفير الأمن للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة استنادا إلى خبرتهم في الجيش وقد نتج عن هذه النخبة الاقتصادية وعلاقاتها السياسية وتورطها مع الجيش ، تحالف عُرف باسم الأوليغارشية، واستخدم هذا المصطلح للدلالة على تركيز السلطة بيد النخبة الزراعية ملاك الأراضي المتحالفة مع الجيش وهيمنتها على المجتمع وعلى الإنتاجية الزراعية ، علاوة على

ذلك لم يكن في البلد نظام انتخابي قادر على احداث تغيير حقيقي في نظام الحكم ، وكانت السلطة القضائية في البلد مملوكة للأوليغارشية ، كما إن قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى المضطهدة لم تجد أي حزب سياسي قادر للتعبير عن آرائها السياسية فزاد استيائهم بسبب عدم قدرتهم على إحداث تغيير سلمي وخلصوا إلى أن الثورة هي السبيل الوحيد لتغيير واقعهم واجراء إصلاحات كبيرة في البلاد [١١].

التطورات في السلفادور حتى عام ١٩٧٩

شهدت السلفادور الكثير من الاحداث لكن تبقى ماتانزا وتعني بالإسبانية المذبحة الحدث الفاصل في السياسة السلفادورية آنذاك ، فقد وصل الاستياء الريفي – الذي تفاقم بسبب الكساد عام ١٩٢٩ – إلى أعلى مستوياته في أوائل الثلاثينيات، وأدى ذلك إلى واحدة من أكبر الانتفاضات الريفية في أمريكا اللاتينية ، ففي عام ١٩٣٢ انتفض حوالي ٦٠,٠٠٠ هندي وفلاح ضد الدكتاتور ماكسيميليانو هيرنانديز مارتينيز Maximiliano Hernández Martínez الذي حكم ما بين عام(١٩٣١– ١٩٤٤) ، وقد قاد الثوار الزعيم الشيوعي فارابوندو مارتي Faribundo Marty ، وانظم لهم كوادر من الحزب الشيوعي الشاب في السلفادور ، وعلى الرغم من افتقار الانتفاضة إلى التنظيم والأسلحة الكافية وعدم تلقيها أي دعم خارجي [١٢] إلا إن الثوار تمكنوا من قتل حوالي مائة شخص أثناء الانتفاضة ، فجاء رد الحكومة عنيفاً وقاسياً فقد عدّت كل من يرتدي الزي "الهندي" أو يحمل المناجل (عمال الريف) من المتمردين ، ونفذت فيهم مجزرة راح ضحيتها حوالي عشرة آلاف متمرد [١٣]. أعقبها قيام القوات العسكرية والأمنية بمذبحة ماتانزا راح ضحيتها حوالي ٣٠,٠٠٠ من الرجال والنساء والاطفال ، لضمان ألا يواجه حكام السلفادور انتفاضة أخرى ، ولإشاعة الخوف بين الطبقات الدنيا بشكل عام ، وقد كان للأوليغارشية دور في عمليات القمع إذ شكل شبابها مجموعة شبه عسكرية عُرفت بالحرس المدني لمساعدة القوات العسكرية في قمع الناس [١٤]. وقد نفذت عمليات القتل على القرويين الأصليين في مناطق أنتاج البن غربي البلاد ، كما طالت عمليات الاعتقال والإعدام قيادات الحزب الشيوعي بأكمله تقريباً ، بما في ذلك فارابوندو مارتي ، الذي كان ثوري البلاد الرئيسي في ذلك الوقت ، كان الافتقار بشكل عام للتنظيم والتنسيق والتوقيت السبب وراء تمكن الحكومة من القضاء على التمرد بكل سهولة [١٥].

أدت المذبحة التي ارتكبت بحق سكان الريف المحليين، إلى القضاء وبشكل فعال على هوية السكان الأصليين ولغتهم وأشكال التعبير الثقافي الأخرى في غرب السلفادور. كما انعكست العواقب السياسية للمذبحة في السياسات السلفادورية على مدى العقود التالية، إذ عززت الانتفاضة وما تلاها من مذبحة العلاقة بين الجيش والأوليغارشية [١٦]، فضلاً عن إن الاحداث المروعة التي قام بها الجيش بقتل ٣٠,٠٠٠ فلاح حُفرت في ذاكرة الأوليغارشية واتخذته نهجاً للدفاع عن مصالحها ولمنع أي محاولة تمرد أخرى من قبل سكان الريف ، ومنذ ذلك الحين عززت الأوليغارشية نفوذها عن طريق القوة العسكرية وامتد إلى الرئاسة وإلى وزارات الدفاع والداخلية والعمل [١٧]. كما نتج عنها استمرار احتكار الجيش للسلطة السياسية لنصف قرن تلاه ، وظلت سياسة نظام الحكم قائمة على المحافظة على الأسس الاجتماعية والاقتصادية للفئة الحاكمة المتنفذة ، ولم يسمح الجيش أبداً للنظام السياسي بالانفتاح أو إفساح المجال للمدنيين الإصلاحيين بالفوز بالانتخابات والسيطرة على مقاليد الحكم [١٨] فأحكم الجيش قبضته على السياسة، ومنذ عام ١٩٤٨ فصاعدًا كانت السياسية تُمارس من قبل حزب عسكري هو الحزب الثوري للاتحاد الديمقراطي (Partido Revolu–

cionario de Union Democra'tica–PRUD) ، الذي أعيد تشكيله لاحقًا باسم حزب المصالحة الوطنية (Partido de Conciliacion Nacional–PCN) [١٩].

شهدت السلفادور حدثاً مهما آخر هو حربها مع دولة هندوراس عام ١٩٦٩ أو ما يُعرف بحرب كرة القدم التي كانت اسبابها اقتصادية بحتة فالسلفادور بلد صغير وعدد سكانه كبير على عكس هندوراس التي كانت أكبر مساحة وأقل عدد من السكان واقتصاداً اقل نمواً ، ولهذا كان الكثير من السلفادوريين يهاجرون إلى هندوراس، وبحلول عام ١٩٦٩ عبر ما يقارب ٣٠٠ الف سلفادوري بطريقة غير شرعية حدود هندوراس وأقاموا فيها للعمل وكان مطلبهم الوحيد في الأرض التي يعملون فيها هو أجرهم المادي لقاء عملهم فيها ، لكن بالنسبة للهندوراسيين ، لم تكن الأرض نفسها هي القضية، بل الذي أثار حفيظتهم هو اضطرارهم للدفع – أي دفع الاجور للعمال السلفادوريين– من جهة وخشية استحواذ السلفادوريين على أراضيهم من جهة أخرى [٢٠].

خشيت حكومة هندوراس ، من سعي السلفادور لضم الجزء الجنوبي من هندوراس– مكان إقامة المهاجرين – فأمرت الحكومة بطرد المهاجرين السلفادوريين [٢١] متخذة من قانون الإصلاح الزراعي الذي قام به الرئيس الهندوراسي أوزوالدو لوبيز أريلانو(Oswaldo Lopez Arellano) (١٩٦٣–١٩٧١) في أوائل عام ١٩٦٩ كذريعة للتخلص من استحواذ السلفادوريين على الأراضي وطردهم من البلاد . فقد كانت حكومة هندوراس تعاني من صعوبات اقتصادية وسياسية ورأت في السلفادوريين كبش فداء مناسب. استمر التوتر بالتصاعد بين البلدين لاسيما بعد الحادث الذي أثار الاعمال العدائية بينهما واعطى الحرب تسميتها الشعبية (حرب كرة القدم) ففي حزيران ١٩٦٩ واثناء مباراة لكرة القدم جرت في عاصمة السلفادور (سان سلفادور) بين الفريق الوطني السلفادوري ونظيره الهندوراسي ، تعرض أعضاء الفريق الهندوراسي للسب والمضايقة من قبل المشجعين السلفادوريين. مما أثار غضب هندوراس ، أما السلفادوريين فكانت لهم دوافع لشن ضربة عسكرية ضد هندوراس ففي ١٤ تموز ١٩٦٩ شكل تدفق المشردين السلفادوريين من هندوراس عبئاً كبيراً على الخدمات وهدد بإثارة اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق، ونتيجة لذلك اندلعت الحرب بين الطرفين ، فسارعت السلفادور في توجيه ضربات جوية مبكرة لهندوراس ، لكن الأخيرة تمكنت فيما بعد من تدمير معظم القوات الجوية السلفادورية ، وقد تفوقت السلفادور على الارض عندما سارعت بإرسال قواتها لاحتلال أجزاء من أراضي هندوراس ، لكن القتال الفعلي في الحرب لم يستمر طويلاً ، إذ ساهمت جهود منظمة الدول الأمريكية ودبلوماسيتها المكثفة في تقليص الحرب وانهائها [٢٢].

تركت الحرب تداعياتها على السلفادور، فقد تسبب انفاق كميات كبيرة من الذخائر بنفقات عسكرية باهظة لتجديد المخزون المستنفذ ، من جانب أخر توقفت التجارة بين البلدين تماماً ، كما فقدت السلفادور "صمام الأمان" الاقتصادي الذي كانت توفره في السابق الهجرة غير الشرعية إلى هندوراس ، فقد نتج عن الحرب تفاقم مشكلة توزيع الأرض غير العادل في السلفادور فالعائدين من هندوراس لم يتمكنوا من ممارسة الزراعة مثلما كانوا في هندوراس وعادوا الى أرض كانت مكتظة بالفعل، كما إن ازدياد تدفق السلفادوريين بعد الحرب ولد ضغطاً كبيراً على الحكومة بضرورة اجراء الإصلاح الزراعي ، فضلاً عن انفراط عُرى الوحدة فعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من السلفادوريين ، بما في ذلك جميع الأحزاب السياسية القانونية ، قد اتحدوا لدعم الحرب ، إلا إن هذه الوحدة لم تدم طويلاً ، فقد استغل الحزب الديمقراطي المسيحي (PDC) [٢٣] تلك المشكلة لصالحه السياسي وكان بذلك أول حزب سياسي ينسحب مما سُمى " بجبهة الوحدة الوطنية " التي تم تشكيلها لدعم

المجهود الحربي ضد هندوراس، وأخذ الحزب يدعوا إلى ضرورة أجراء إصلاح زراعي متكامل [٢٤].

لكن الحزب الديمقراطي المسيحي وغيره من الحركات الإصلاحية ظل بعيداً عن السلطة بسبب تزوير الانتخابات ، فيما استمر التدخل العسكري في الشؤون السياسية من جهة وازدياد قبضة الأوليغارشية على الاقتصاد والنظام السياسي من جهة أخرى. فأدرك السلفادوريين أن النظام بأكمله وليس مجرد رجل واحد بحاجة إلى التغيير [٢٥].

شهدت السلفادور سلسلة من الاحداث قادتها في النهاية الى حرب أهلية استمرت حتى بداية تسعينيات القرن العشرين، وكان التدهور الاقتصادي الذي شهدته البلاد في أعقاب حرب ١٩٦٩ قد مهد الطريق للاضطراب السياسي في السبعينيات، وكان السبب المباشر لذلك هو احتكار الجيش للسياسة واللجوء للتزوير الانتخابي للمحافظة على هذا الاحتكار بدلاً من التخلي عن السلطة لمعارضيه من المدنيين ، لم تكن السلفادور بحلول عام ١٩٧٠ قادرة على إيجاد حل منظم للصراع ، ومنذ ذلك العام أصبح الديمقراطيون المسيحيون المحور الرئيس للمعارضة ، وتمكن خوسيه نابليون دوارتي (Jose Napoleon Duarte) مؤسس الحزب الديمقراطي المسيحي من الفوز في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٢ [٢٦] . لكن بسبب تزوير الانتخابات لصالح الكولونيل ارتيرو ارماندو مولينا Artero Armando Molina مرشح حزب الائتلاف الوطني اليميني الحاكم، تسلم ارتيرو مولينا السلطة رسمياً في تموز ١٩٧٢[٢٧]. فيما قام الجيش[٢٨] بنفي دوارتي–الرئيس المنتخب – إلى فنزويلا التي مكث فيها سبع سنوات [٢٩].

أظهرت انتخابات عام ١٩٧٢ الدعم القوي الذي حصلت عليه الجماعات الإصلاحية المعارضة والتي شكلت تهديداً حقيقياً للنظام الحاكم [٣٠] ، لذا أعقب هذا الفشل الانتخابي قيام الجيش – الذي كان مسؤولاً عن تزوير الانتخابات – بموجة من القمع ضد الحزب الديمقراطي المسيحي الذي تعرض معظم قادته للنفي[٣١] . وقد تسبب النفي الطويل لخوسيه نابليون دوارتي في فقد الاتصال بالتيارات الإصلاحية اللاحقة وأصبح معزولاً عن الحركة الجماهيرية التي أخذت تزداد آنذاك في السلفادور ، كما أدى تدخل الجيش والأوليغارشية مرة أخرى في العملية السياسية إلى معارضتهما لأي تغيير يهدد مصالحهما واستمرا في استخدام القوة والعنف كوسائل للحفاظ على حكمهم [٣٢]. كان الجيش والأوليغارشية هما القوة المهيمنة على الساحة السياسية آنذاك وتمكنا بتحالفهما القوي من ابقاء الوضع في السلفادور من دون أي تغيير يمس مصالحهما.

كما حدثت في عام ١٩٧٧عملية تزوير أخرى للانتخابات بين المرشحان العقيد أرنستو كلارامونت Ernesto Claramont عن الحزب المعارض، والجنرال كارلوس أومبرتو روميرو Carlos Umberto Romero المرشح عن الحزب الحاكم [٣٣] ، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع والأمن العام وعلى صلة وثيقة بالمتشددين في الجيش وكانت نتيجة الانتخابات المزورة في شباط ١٩٧٧ فوز كارلوس أومبرتو روميرو وتسلمه السلطة الفعلية في تموز ١٩٧٧[٣٤] .

وقد شهدت البلاد أثناء الفترة الانتقالية– منذ الانتخابات وحتى تسلم كارلوس أومبرتو روميرو السلطة الفعلية في تموز ١٩٧٧– موجات قمع شديدة ولاسيما ضد الكنيسة التي تعرضت للاضطهاد بعد اعلانها عن الإصلاح الزراعي، كما استمرت حالات انتهاك حقوق الإنسان مما دفع الحكومة الأمريكية في أذار ١٩٧٧ إلى رفضها تقديم المساعدات العسكرية والأمنية المستقبلية للسلفادور، وعلقت قرضاً بقيمة ٩٠ مليون دولار أمريكي كان مقترح تقديمه لحكومة السلفادور بسبب سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان. فاضطر كارلوس

أومبرتو روميرو إلى الاستسلام لضغط الولايات المتحدة فأعطى اليسوعيين حماية الحكومة ، ورفع حالة الحصار التي كانت سارية لشهور منذ عهد الحكومة السابقة ، كما أصدرت الحكومة السلفادورية بياناً أدانت فيه عمليات القمع ، مما دفع الحكومة الأمريكية إلى الاعتقاد أن ما شهدته السلفادور من عمليات عنف يمكن عدّها مؤقتة بسبب الفترة الانتقالية ، وبعد شهر من موافقة الحكومة الأمريكية على القرض ، أصدر كارلوس أومبرتو روميرو في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٧ قانون "الدفاع وضمان النظام العام" الذي جعل المعارضة النشطة والخطية وحتى اللفظية ضد الحكومة جريمة يعاقب عليها القانون [٣٥]، كما فرض القانون الرقابة الصحفية الكاملة ومنع الإضرابات والاجتماعات العامة ، وعلق الإجراءات القضائية العادية ، بهدف ترويع السكان ودفعهم إلى الصمت، ولاسيما بعد تزايد المعارضة الشعبية وظهور العديد من " المنظمات الشعبية " التي نمت بشكل متزايد آنذاك وكان الفقراء من المدن والريف هم من شكلوا تلك المنظمات ، بهدف فرض مطالبهم بالإصلاحات الاقتصادية عن طريق المظاهرات الجماهيرية والعصيان المدني [٣٦].

كما ظهرت العصابات اليسارية وهم من القوميين وكذلك الشيوعيين الذين كانوا يرون أن النخبة السلفادورية الحاكمة والجيش لا يمكنهم أبداً إنشاء مجتمع حديث وعادل [٣٧] ، وقد نفذت عمليات الاغتيالات والخطف والتفجيرات كشكل من أشكال الدفاع عن النفس ، وبدافع الانتقام من القوات الحكومية ، وكجزء من استراتيجية أكبر لدفع البلاد أكثر نحو الفوضى السياسية [٣٨] ، وفي المقابل ظهرت " فرق الموت" اليمينية التي تشكلت من قبل الأوليغارشية وحلفاؤها المتطرفون داخل القوات المسلحة التي كانت مرعوبة من القوة المتزايدة لليسار ولما عجزت الحكومة عن احتوائه، خلصوا إلى تشكيل " فرق الموت "، التي نفذت حملة اغتيالات ضد الكهنة والطلاب والقادة النقابيين [٣٩]، لمنع أي أنشطة مناهضة للحكومة، ولردع التوسع المحتمل في صفوف المنظمات الجماهيرية والجماعات المعارضة الأخرى[٤٠].

أعلن الرئيس كارلوس أومبرتو روميرو عن عدد من الخطوات لإصلاح العملية الانتخابية ، لكن قمع الحرس الوطني لم يتضاءل ، وكان روميرو متردداً في إجراء حوار مباشر مع زعماء المعارضة الرئيسيين أو رئيس الأساقفة أوسكار روميرو Oscar Arnulfo Romero من جهتها شجعت الحكومة الأمريكية الحزب الديمقراطي المسيحي ، وقادة المعارضة الآخرين ، ورئيس الأساقفة على قبول إصلاحات روميرو والتعاون معها، وفي الوقت نفسه حثت روميرو على وقف العنف والتواصل مع المعارضة لكن المساعي الأمريكية فشلت لسببين، أولهما: ضعف الرئيس روميرو وعدم قدرته على وقف عمليات القتل بحق القادة المعتدلين ومن الكهنة والمعلمين ورجال الأعمال ، فضلاً عن عدم قدرته على تنفيذ الاصلاحات حتى لو كان هو راغب بها ، وثانيهما: أن الحزب الديمقراطي المسيحي شك في قدرة الرئيس روميرو على إجراء انتخابات حرة وأصبح الحزب أكثر تردداً في التعامل معه لأن ذلك سيقلل من مصداقيته أمام الشعب ، عندئذ اقتنعت الحكومة الأمريكية بأن الرئيس روميرو لا يمكنه التعامل بفعالية مع تهديد اليسار ، وأنه سيتعين عليه التنحي عن الحكم ولاسيما مع وجود الحزب الديمقراطي المسيحي وهو حزب معتدل قوي يتمتع بقيادة جيدة متمثلة بنابليون دوارتي ، لذا أخذت تفكر في توجيه دعوة له وأخباره بأن الولايات المتحدة ستقدم له الدعم اللازم للوصول إلى السلطة [٤١].

تعرض روميرو إلى اتهامات دولية بانتهاك حقوق الإنسان، ورفضت منظمة الأمم المتحدة المشاركة في انتخابات عام ١٩٧٨ للنواب ورؤساء البلديات ، وحتى محاولة روميرو لعقد منتدى وطني لامتصاص نقمة الشعب قد تم رفضها [٤٢]، كما انتقدت واشنطن نظام حكمه ولاسيما "قانون الدفاع والنظام العام " وحثته على

الحد من مستوى العنف الرسمي [٤٣]، وبعد مضي عامين على توليه الرئاسة ، وجد روميرو أنه من الضروري إلغاء قانون الدفاع ، لكن الوقت الذي تم فيه الغاء القانون في شباط ١٩٧٩ كانت البلاد تسير نحو الهاوية ، ولم تتلق حكومته أي دعم للبقاء لينتهي بها المطاف بالانقلاب الذي حدث عام ١٩٧٩ ، والذي شكل بداية مرحلة جديدة في تاريخ السلفادور[٤٤].

انقلاب عام ١٩٧٩ وبداية الحرب الأهلية

قامت مجموعة من الضباط العسكريين التقدميين ممن سموا أنفسهم بحركة الشباب العسكريين وتبنوا برنامجاً إصلاحياً ، بانقلاب في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٩ أطاح بالرئيس كارلوس أومبيرتو روميرو وشكلوا المجلس العسكري- المدني الأول في (تشرين الأول ١٩٧٩ – كانون الثاني١٩٨٠) ، كما قاموا بتعيين العقيد أدولفو ماجانو Adolfo Magano لتمثيلهم في المجلس ، ووعدوا بوقف القمع ، واحترام حقوق الإنسان ، وإنهاء فساد الحكومة ، وإجراء إصلاحات ديمقراطية واجتماعية واقتصادية، كما تعهدوا بتنظيم انتخابات حرة بمشاركة جميع القوى السياسية في البلاد ، بما في ذلك اليسار ، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع هندوراس ، التي كانت مقطوعة بسبب الحرب بينهما ، وتعزيز العلاقات الودية مع الحكومة الساندينستية [٤٥] في نيكاراغوا [٤٦] وكان الدافع وراء قيام الضباط العسكريين بالانقلاب خشيتهم من أن يقوم اليسار ومنظمات وأحزاب المعارضة بتأسيس حكماً شيوعياً مشابهاً لذلك الذي كان في نيكاراغوا المجاورة [٤٧] ، فضلاً عن رغبتهم في معالجة الوضع الاقتصادي الحرج في البلاد عن طريق تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار السياسي من شأنه أن يوقف هروب رأس المال من البلاد ويعيد النشاط للاقتصاد [٤٨]. وقد أتضح ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت وراء هذا الانقلاب بهدف امتصاص النقمة الجماهيرية المتصاعدة لاسيما بعد نجاح انقلاب عام ١٩٧٩ في نيكاراغوا بقيادة الجبهة الساندينية[٤٩] ، لكنها لم تكن متورطة في الانقلاب بشكل مباشر [٥٠].

عدّ البعض هذا الانقلاب البداية "الرسمية" للحرب الأهلية السلفادورية إذ إن المجلس العسكري- المدني لم يكن فعال في إصلاح الوضع النخبوي، وفشل فشلاً ذريعاً في احتواء الأزمة السياسية ، مما تسبب بموجات العنف التي شهدتها البلاد آنذاك. كما سيتوضح أدناه [٥١].

وضع المجلس العسكري الأول برنامجاً إصلاحياً، تضمن قرارات تجميد حيازة الأراضي لثمانية وتسعين هكتاراً ، وتأميم تجارة تصدير البن ، لكنه لم يتحرك لتنفيذ تلك القرارات على الفور، ووعد بأن هذا الإصلاح سيُفعل في مرسوم آخر ، لكن تعرقل تنفيذ ذلك المرسوم أثناء مدة حكمه مثله مثل العديد من الإصلاحات الأخرى ، بسبب عدم قدرة الفصيل الإصلاحي داخل المجلس من التأثير على جهاز قوات الأمن التي كانت أكثر تحفظاً إزاء تلك الاصلاحات ، وراحت قوات الأمن تمارس العنف ضد أعضاء التنظيمات الجماهيرية[٥٢] . مما دفع المدنيين المعتدلين داخل المجلس إلى الدخول في مواجهة مع الضباط الرجعيين، مطالبين بتنفيذ الإصلاحات وإزالة وزير الدفاع اليميني ، الجنرال خوسيه غييرمو غارسيا Jose Guillermo Garcia لكن الضباط الرجعيين رفضوا ذلك[٥٣]. وقاموا في كانون الأول ١٩٧٩ بإبعاد القادة الإصلاحيين من المجلس العسكري وتكثيف عمليات الإرهاب، وأعلنوا لأعضاء المجلس عن عزمهم على إجراء إبادة ضخمة للمدنيين كجزء من جهودهم لاحتواء هجوم اليسار الذي تجدد آنذاك[٥٤].

شكلت الاصلاحات التي وعد بها المجلس القائمة على إنشاء مؤسسات ديمقراطية وسن إصلاحات

اجتماعية من شأنها كسر الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية للأوليغارشية ، البداية لفشل عمل المجلس العسكري ، إذ أن الجيش الذي كان يحكم بشكل متجانس ومتوافق مع الأوليغارشية كان لديه أيضاً تقليداً يسمح للضباط التقدميين بتحديث الإصلاحات على أن لا تهدد البنية الأساسية للنظام الاجتماعي القائم ، لكن الإصلاحات التي وعد بها المجلس العسكري كانت أكثر جرأة على أحداث التغيير من تلك التي كانت في الماضي، ولهذا كان كلما اقترح الضباط التقدميون وحلفاؤهم المدنيون إصلاحات ذات أهمية ، منعهم اليمينيون المتطرفون داخل القوات المسلحة فسبب ذلك شلل في عمل الحكومة ، وكان بالإمكان التغلب على هذه المشكلة في حال وافق الضباط التقدميون الانفصال عن إخوانهم اليمينين والسيطرة بشكل كامل على الجيش المنقسم أيديولوجياً ، لكنهم في الحقيقة لم يكونوا راغبين في القيام بذلك بسبب الولاء المؤسسي من جهة ، ولأن الولايات المتحدة كانت غير راغبة في الوقوف وراءهم من جهة أخرى ، فعلى الرغم من أن واشنطن فضلت الإصلاح الاجتماعي ، إلا إنها رفضت رغبة المجلس العسكري الأول في إحضار عناصر من اليسار الراديكالي في شراكة مع الحكومة ،إذ كانت استراتيجية إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر **Jimmy Carter** (١٩٧٧-١٩٨١) قائمة على عزل اليسار الراديكالي سياسياً ، وليس السماح له بتقاسم السلطة [٥٥] . وهكذا تسبب الانقسام داخل المجلس في عجزه عن القيام بالإصلاحات من جهة ، وفي ظهور اعمال العنف من جهة أخرى .

دمر شلل المجلس العسكري الأول أي أمل في التوافق مع اليسار الراديكالي ، مما دفع باليسار إلى تصعيد أنشطته المتمردة ، وفي المقابل صعدت الاوليغارشية من ارهابها شبه العسكري بسبب الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي جرى طرحها والتي كانت تمس مصالحها في الصميم، على الرغم من إنها لم تكن سوى اقتراحات ولم تنفذ على أرض الواقع [٥٦]. وبذلك أصبح المجلس العسكري معزولاً من قبل اليسار الثوري الذي كان عازماً على الاستيلاء على السلطة لإنشاء نظام حكم شيوعي على غرار الانظمة الحاكمة في كوبا ونيكاراغوا . ومن قبل اليمين الرجعي الذي رفض اصلاحات المجلس العسكري وعدّها تهديداً لقوته وطريقة حياته، فانتشرت عمليات القتل على يد فرق الموت اليمينية التي كانت تُمول من قبل الأوليغارشية المتحالفة مع عناصر من قوات الأمن العام، بغية المحافظة على الوضع السابق ، فاصبح المجتمع السلفادوري منقسماً بين الجماعات المتطرفة من اليسار واليمين، التي نمت كلاً منها وتسلحت وازداد نفوذها بشكل كبير في البلاد[٥٧].

لم يستمر المجلس العسكري الأول طويلاً وفشل في نهاية المطاف ، ويُعزى ذلك لسببين مترابطين، أولهما: المعارضة العسكرية من شخصيات رفيعة المستوى للإصلاح الجذري الذي دعا اليه المجلس . وثانيهما: دعم الولايات المتحدة لبرنامج الإصلاح وللمدنيين في المجلس العسكري لم يكن كافيا لإنجاح المجلس[٥٨]، ولهذا قدم المدنيون التقدميون في حكومة المجلس استقالتهم بشكل جماعي في كانون الثاني ١٩٨٠ [٥٩]. وفي النهاية أدى عجز المجلس وعدم قدرته على الحد من العنف المتزايد ضد اليسار إلى استبداله في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٠ من قبل المجلس العسكري الثاني[٦٠]. الذي تشكل نتيجة اتفاق قادة الحزب الديمقراطي المسيحي مع الجيش ، استمر من (كانون الثاني- كانون الأول ١٩٨٠) وجاء ذلك متوافقاً مع مطلب مبعوث إدارة الرئيس كارتر الذي زار السلفادور في ذلك الوقت وطلب من قادة الحزب الديمقراطي المسيحي التحالف مع الجيش لتشكيل الحكومة الجديدة ، كما أبلغهم بخطط الولايات المتحدة لدعم برنامج مكثف لمكافحة التمرد في السلفادور[٦١]. فقد نظرت الحكومة الأمريكية الى المجلس العسكري الثاني على أنه

وسيلة مؤقتة جمعته على عجل لتجنب الفشل التام لانقلاب ١٥ تشرين الأول ، الذي لم يُعطى الفرصة الكافية لتحقيق النجاح [٦٢].

اصدرت حكومة المجلس العسكري الثاني برنامجاً شاملاً لمجالس مراقبة الصادرات ، والإصلاح الزراعي ، وتأميم البنوك [٦٣] ومما ميز هذا المجلس عن سابقه هو استراتيجيته في حل الأزمة السياسية في البلاد ، فبينما سعى المجلس العسكري الأول إلى خلق انفتاح سياسي على اليسار ، سعى المجلس الثاني إلى هزيمة اليسار عسكرياً ، تماشياً مع رغبة الحكومة الأمريكية التي مارست ضغطها عليه لحمله على تنفيذ إصلاحات اجتماعية حقيقية تهدف إلى تقويض الدعم الشعبي لليسار ، وحثه على خفض مستوى الإرهاب الرسمي عن طريق كبح جماح قواته الأمنية ، حتى لو تطلب ذلك عزل بعض الضباط اليمينيين ، لحماية الحكومة من انقلاب اليمين المتطرف. ولهذا أجرت الحكومة على مضض بعض الإصلاحات الاجتماعية لكن استراتيجية "الإصلاح بالقمع" ، كما وصفها رئيس الأساقفة أوسكار روميرو ، كانت قمعية أكثر من كونها إصلاحية ، ولاسيما برنامج الإصلاح الزراعي[٦٤] الصادر في ٦ أذار ١٩٨٠ الذي تسبب تطبيقه في طرد مئات العائلات من أراضيها وذبح العشرات من الفلاحين[٦٥]، ولاسيما بعد تعرض أراضي الاوليغارشية للتهديد ، فتعاونوا مع حلفائهم في الجيش بغية عرقلة المسار الاصلاحي للحزب الديمقراطي المسيحي وحلفاؤه في واشنطن [٦٦].

اثناء تلك الاحداث انضم نابليون دوارتي – الذي عاد قبل عام من منفاه في فنزويلا– إلى المجلس العسكري وعيُن في أذار ١٩٨٠ في أحد مناصب المجلس القيادية [٦٧]. لكنه لم يعود إلى الحياة السياسية كزعيم شعبوي كما كان في الستينيات وأوائل السبعينيات ، ولكن كحليف للولايات المتحدة في مكافحة التمرد والجيش [٦٨]، عدّ دوارتي مشاركته في المجلس فرصة لإحداث نوع من الإصلاحات التي طالما دافع عنها حزبه الديمقراطي المسيحي في انشاء مركز سياسي في السلفادور ، والقيام بعملية انتقالية إلى نظام ديمقراطي حقيقي، لكن المجلس العسكري الثاني واجه قضية انتهاك حقوق الإنسان مثل سلفه ، والجدير بالذكر ان استمرار ارتفاع مستوى العنف السياسي لم يكن يُعزى لأفعال فرق الموت ولقوات الأمن فحسب ، بل لقرار اليسار ايضاً برفضه التعاون مع المجلس العسكري ودعوته للتمرد المسلح [٦٩].

تصاعد العنف في البلاد أثناء مدة حكم المجلس العسكري الثاني وبلغ ذروته في أذار ١٩٨٠ مع قتل رئيس أساقفة سان سلفادور أوسكار روميرو ، ففي يوم ٢٣ أذار ١٩٨٠ وأثناء عظته الإذاعية الأسبوعية وجه الأسقف انتقاداً لاذعاً للحكومة وحملها مسؤولية الاغتيالات السياسية والتجاوزات المرتكبة من قبل الجيش ، وحث الجنود على رفض القيام بما وصفه بأنه أوامر غير أخلاقية ، وطالب الحزب الديمقراطي المسيحي الانسحاب من المجلس العسكري كما رفض المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة للسلفادور وطالب بأنهائها [٧٠]. وفي اليوم التالي في ٢٤ أذار وأثناء الاحتفال بالقداس اغتيل الاسقف بأمر من الرائد في الجيش روبرتو دأبويسون Roberto D'Aubuisson – المسؤول عن نشاط فرق الموت – وعند تشييع جنازته أطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين الذين تجمعوا لتشييعه بالقرب من كاتدرائية سان سلفادور، فتحولت مراسيم تشييعه إلى اشتباكات بين الطرفين [٧١].

كان اليمين المتطرف المدبر لتلك الحادثة وهدف من ورائها إثارة انتفاضة جماعية عنيفة وعفوية تقوم قوات الأمن بقمعها بوحشية فيتسبب ذلك بقتل الآلاف من أقصى اليسار والمعتدلين ، في حملة للقضاء على كل الزعامات السياسية المتنافسة وترك السيطرة المحكمة بيد الجيش ، وكان ذلك بحسب اعتقادهم ضرورياً لإنقاذ

البلاد من الفوضى، كما سينتهي الامر ايضاً بإلغاء الإصلاحات. لكن ما كان مخطط له لم يحدث ، إذ لم تندلع انتفاضة جماهيرية لأن بعض الإصلاحات قد أبطلت السخط الشعبي من جهة ، ولأن الناس سئموا من اعمال عنف اليسار واليمين من جهة أخرى(٧٢).

أثارت حادثة إطلاق النار على المتظاهرين العزل بالقرب من الكاتدرائية الوطنية رد فعل قوي في الخارج ، ولاسيما في الولايات المتحدة ، ومما أثار غضب المسؤولين الأمريكان والرأي العام الأمريكي بشكل اكبر محاولات قوات الأمن التستر على تلك القضية التي احدثت ضجة كبيرة ولفتت انظار الدول الأجنبية للعنف الحاصل في السلفادور على خلفية استمرار الصراع على السلطة داخل الجيش (٧٣)

تسببت حادثة اغتيال رئيس الاساقفة أوسكار روميرو من قبل اليمينيين المتطرفين في اندلاع الحرب الأهلية (٧٤). فيما نظر البعض إلى حادثة الاغتيال تلك على إنها " نقطة اللاعودة " في تصعيد الحرب الأهلية في السلفادور، إذ كان أوسكار روميرو المدافع الأول عن حقوق الإنسان والإصلاح الهيكلي في البلاد ، لكن موته قضى على الشخصية الوحيدة التي كان من الممكن أن تضع حلاً تفاوضياً للأزمة ، مما أقنع العديد من السلفادوريين بحتمية الحرب (٧٥)

كما أدى في الوقت نفسه إلى توحيد المعارضة السياسية ، ففي ١ نيسان ١٩٨٠ ، تم تأسيس الجبهة الديمقراطية الثورية (Frente Democratico Revolucionario) ومختصرها (FDR) كمظلة للمنظمات الجماهيرية ، وفي أيار ١٩٨٠ أعلنت مجموعات حرب العصابات الكبرى(الماوية ، والمؤيدة للسوفييت ، والموالين لكوبا) عن وحدتها تحت راية القيادة الثورية الموحدة (Direccion Revolucionaria Unificada) ومختصرها (DRU) وعلى الرغم من الاقتتال الداخلي المستمر بينها ، نجحت القيادة الثورية الموحدة (DRU) في تنسيق جهود تلك المجموعات وتنظيمها وتجهيز قواتها ، ومن ثم انضوت جميع المنظمات الجماهيرية الخمس المرتبطة بمجموعات حرب العصابات(القيادة الثورية الموحدة DRU) تحت لواء الجبهة الديمقراطية(FDR) بالإضافة إلى حزب حركة التحرير الشعبية ، وتسعة وأربعون نقابة عمالية ، والعديد من المجاميع الطلابية ، كما أخذ زعماء وسياسي الجبهة الديمقراطية(FDR) بالسفر إلى الخارج للحصول على الدعم السياسي والمعنوي ، فحصلوا عليه في المكسيك ولدى الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا الغربية، في غضون ذلك ، قامت المنظمات الجماهيرية بتنظيم حملة من الإضرابات العامة في محاولة لتمهيد الطريق أمام تولي اليسار للسلطة بشكل جزئي أو بشكل كامل ، إما عن طريق التمرد أو عن طريق المفاوضات (٧٦).

عملت الأوليغارشية من جانبها على التخلص من المجلس العسكر الثاني بعد أن وجدت أن الولايات المتحدة كانت جادة في دعمها له ولبرنامجه الإصلاحي ، لذا اتفقت مع اليمين الذي كان لا يزال قوة مهيمنة في الجيش للتخلص منه عن طريق القيام بانقلاب ، وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة لدى علمها بذلك أعلنت علناً وسراً عن معارضتها الكاملة للانقلاب ، إلا إن إعداد الخطط لتنفيذ الانقلاب كان جارياً خارج البلاد – في ميامي وواشنطن وغواتيمالا– من قبل ضباط عسكريين بالتعاون مع الرائد في الجيش روبرتو دي أوبويسون ، بهدف جمع الدعم السياسي في الخارج مع إرهاب اليمين في الداخل لتنفيذه ، فتشكل تحالف من الضباط الرئيسيين في القوات المسلحة للإطاحة بالمجلس ودحر الإصلاحات ، وقد رفدت الاوليغارشية عملية الانقلاب بالأموال ، فخصصت أكثر من مليون دولار لتنفيذه ، ووعدت بمنح المنفذين عشرين مليون دولار إضافية إذا

نجح الانقلاب ، الجدير بالذكر أن التهديد الرئيسي لهذه الحكومة لم يكن يأتي من أقصى اليسار أو أقصى اليمين ولكن من داخل الجيش ولاسيما من القيادة العسكرية العليا التي تورط قادتها في محاولة الانقلاب على المجلس ، لكن في نهاية المطاف نجا المجلس من المحاولة الانقلابية اليمينية تلك ، عندما القي القبض على مدبري الانقلاب اثناء اجتماعهم في مزرعة بالقرب من العاصمة سان سلفادور[٧٧] ، في ٧ أيار ١٩٨٠ ووجهت إلى روبرتو دي أوبويسون مع عدد من الضباط العسكريين ومدنيين آخرين تهمة التآمر على الحكومة الثورية بهدف الإطاحة بها [٧٨].

شهدت الساحة السياسية السلفادورية ظهور جبهة وطنية أخرى أصبح لها شأن كبير فيما بعد ، ففي ١٠ تشرين الأول ١٩٨٠ تشكلت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (Marti de Liberacion Nacional) ومختصرها(FMLN)[٧٩]. وكان للجبهة ثلاث اهداف رئيسة تتلخص في إقامة نظام سياسي ديمقراطي ، وانهاء القمع الذي تمارسه الحكومة بالتعاون مع الجيش وقوى الأمن الداخلي ومحاسبة الحكومة لانتهاكاتها حقوق الإنسان، وإقامة الإصلاح الزراعي وتحسين ظروف الفلاحين ، ولتحقيق هذه الأهداف ، اعتمدت جبهة FMLN حملة الإرهاب والتمرد ضد الحكومة والنخب المتنفذة ، واستخدمت مجموعة متنوعة من التكتيكات ، مثل عمليات الخطف والحرق المتعمد والتفجيرات ، لإجبار الحكومة السلفادورية على إجراء تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة [٨٠].

تلقت الجبهة الديمقراطية (FDR) في تشرين الثاني ١٩٨٠ ضربة مؤلمة عندما قُتل أحد قادتها ، إنريكي ألفاريز Enrique Alvarez ، مع خمسة آخرين في الجبهة من قبل فرق الموت اليمينية، فساهم هذا الحادث في توحيدها الرسمي مع (القيادة الثورية DRU)، ولم يقتصر العنف على الحركات الثورية فقط وانما امتد ليطال الراهبات في السلفادور ، إذ قُتل أربع راهبات أمريكيات في كانون الأول ١٩٨٠ ، مما أثار غضب حكومة الولايات المتحدة والجمهور ودفعت إدارة الرئيس جيمي كارتر إلى تعليق برنامج المساعدات العسكرية المحدودة التي منحتها لحكومة المجلس العسكري، وبحلول عام ١٩٨١ ، اتحدت الجبهة الديمقراطية (FDR) رسميا مع جبهة فارابوندو مارتي (FMLN) [٨١]

شن مقاتلي جبهة FMLN في ١٠ كانون الثاني ١٩٨١هجوماً كبيراً كان هدفه تأسيس موقف قوة للجبهة قبل صدور قرار تولي رونالد ريغانRonald Reagan (٢٠ كانون الثاني ١٩٨١– ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٩) الرئاسة لإجباره على حث الحكومة السلفادورية على التفاوض[٨٢] ، لكن العملية التي أطلقوا عليها ، "الهجوم النهائي" كان توقيتها سابقاً لأوانه في عدد من النواحي، إذ لم تكن الشبكة اللوجستية للمقاتلين مستعدة لدعم عملية كبيرة على مستوى البلاد تقريباً ، كما إن المتمردين لم يكونوا مسلحين ومدربين بشكل جيد، فضلاً عن أن القوات المسلحة السلفادورية ، على الرغم من إنها فوجئت بالهجوم إلا إنها كانت متماسكة بما فيه الكفاية للتجمع وصد هجمات العصابات. وفشلت الجبهة في تحقيق هدفها بفرض سيطرتها الكاملة على مقاطعة مورازانMorazan وإعلانها "منطقة محررة ". لكن على الرغم من الخسارة إلا إن الجبهة احتفظت بمعاقل عسكرية ولاسيما في مقاطعة شالاتينانغو Chalatenango ، فقد استقرت قواتها في صراع عصابات طويل الأمد. كما أظهر الهجوم الاهتمام الدولي المتزايد بالسلفادور وأظهر الجبهة الموحدة (فارابوندو مارتي للتحرير الوطني – الجبهة الديمقراطية الثورية FMLN– FDR) كقوة هائلة على الصعيدين السياسي والعسكري ، وفي أب ١٩٨١ اعترفت حكومتي فرنسا والمكسيك بالجبهة(FMLN– FDR)كـ "قوة سياسية

تمثيلية" ودعتا إلى تسوية تفاوضية بين المتمردين والحكومة السلفادورية. وسعياً إلى الاستفادة من هذا الدعم ، شن ممثلو الجبهة الديمقراطية الثورية FDR "هجوماً سياسياً" في الخارج بينما قامت قوات جبهة FMLN بالتوغل في البلاد وإعادة الإمداد ومواصلة جهودها التنظيمية والعملية في الميدان لشن الهجمات ضد الجيش(٨٣).

تمكن مقاتلي جبهة FMLN في "المرحلة الأولى" من الصراع التي امتدت من كانون الثاني ١٩٨١ حتى كانون الأول ١٩٨٣ من السيطرة على ما يقرب من ثلث البلاد واحتفظوا بالثلث الآخر "في حالة نزاع" مع الجيش ، وركزوا قواتهم المكونة من اثني عشر ألف مقاتل في عمق الأراضي التي خضعت لسيطرتهم أثناء القتال ولاسيما في المقاطعات الشمالية من شالاتينانغو وموارزان المتاخمة لحدود دولة هندوراس. وكان الفلاحين يزودون مقاتلي العصابات بالطعام والمأوى ويوفرون لهم أماكن للاختباء، أذ إن الجبهة لم تتمكن – على الرغم من تسليحها الجيد – من الصمود في القتال لفترة طويلة من دون الدعم الشعبي من قبل الفلاحين ، أما الجيش كان مترددًا في استخدام دوريات البحث والتدمير الأصغر التي دعا إليها خبراء مكافحة التمرد الأمريكيون، وبدلاً من ذلك ، أمضى الجيش معظم عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ في شن عمليات بحجم الكتيبة ضد مقاتلي جبهة FMLN ، وعادةً ما تكون لها نتائج كارثية على القوات الحكومية ، فعلى سبيل المثال ، في الفترة من حزيران ١٩٨٢ حتى كانون الثاني ١٩٨٣ ، أوقع المقاتلون ما يقرب من ١٥٠٠٠ ضحية من الجيش ، وأخذوا أكثر من ٢٠٠٠ سجين (أطلقوا سراحهم إلى الصليب الأحمر) ، واستولوا على ٥٠٠٠ بندقية وقذيفة هاون ومدافع رشاشة بالإضافة إلى عشرات من أجهزة الراديو الميدانية ومئات الآلاف من طلقات الذخيرة ، إذ إن بحدود ٢٠% من المعدات العسكرية الخفيفة التي قدمتها الولايات المتحدة للجيش السلفادوري انتهى بها المطاف في أيدي رجال العصابات. ولكن بحلول نهاية عام ١٩٨٣ ، بدأ التدريب الأمريكي على مكافحة التمرد يؤتي ثماره ، فبدأ الضباط الأصغر سناً في الميدان في تبني تكتيك "الدوريات الهجومية" التي احدثت فارقاً في الخسائر بالنسبة للجيش (٨٤) .

أسهم الدعم الأمريكي الواسع للجيش السلفادوري في فشل هجمات الجبهة ففي نهاية عام ١٩٨٣ ، كان المتمردون على وشك الإطاحة بالحكومة ، ولكن تراجع هجومهم بعد تلقي سان سلفادور شحنات كبيرة من المساعدات الأمريكية، وصلت لأكثر من ١٠٠ مستشار عسكري أمريكي كانوا يقومون بالتخطيط الاستراتيجي في مقر هيئة الأركان العامة ، ويقدمون النصائح التكتيكية للكتائب في القتال ، فضلاً عن دورهم في تدريب القوات الحكومية السلفادورية على تكتيكات الوحدات الصغيرة ، فقامت الولايات المتحدة بإرسال بعثات لجمع المعلومات الاستخباراتية من قواعدها في هندوراس وتقديمها للحكومة السلفادورية ، وزودت الجيش السلفادوري بطائرات هليكوبتر ومعدات عسكرية أخرى، وبعد أن وصلت المساعدات الأمريكية لأكثر من ٥٠٠ مليون دولار ، أصبح الجيش السلفادوري على درجة عالية من الاحتراف ، وقادر على إدارة حملته المضادة للتمرد بشكل مستقل تقريبًا (٨٥). لكن مع ذلك استمر الدعم الأمريكي للجيش السلفادوري ففي شباط ١٩٨٤ ، تولت طائرات الاستطلاع الأمريكية – التي كان يقودها الطيارون الأمريكيون– القيام بمهام استطلاعية يومياً فوق السلفادور من قواعد في هندوراس ، لرصد تحركات المقاتلين واتصالاتهم اللاسلكية، وبعد تحليل البيانات في البنتاغون كانت ترسل إلى مقر قيادة القوات الجوية في قاعدة إيلوبانغو الجوية في العاصمة سان سلفادور ، وقد نتج عن العمليات الاستخباراتية تلك زيادة القصف على المناطق الريفية في شمال السلفادور ، حيث

صمدت العصابات هناك لمدة طويلة بين الفلاحين. كما سعت القوات المسلحة السلفادورية إلى اتباع سياسة الأرض المحروقة لطرد الفلاحين من الريف بهدف حرمان العصابات من الطعام وانواع الدعم الأخرى. وقد حقق الجيش ذلك عن طريق القصف الجوي وعمليات التمشيط البرية في عام ١٩٨٤ والنصف الأول من عام ١٩٨٥. في شالاتينانغو وموارزان ، معقل العصابات آنذاك، فضلاً عن منطقة غوازابا شمال العاصمة، فتعرضت منازل الفلاحين للقصف ، وأحرقت المحاصيل الزراعية ، وقتلت الماشية بالرشاشات، فأضحت معظم قرى شالاتينانغو الشرقية إما مهجورة أو شبه مهجورة . كما تعرضت ايضاً مناطق تواجد جبهةFMLN لأضرار بالغة [٨٦].

رداً على السياسة التي قام به الجيش في المناطق الريفية كان على الجبهة تغيير تكتيكاتها هي ايضاً، فكان عام ١٩٨٤ هو بداية "المرحلة الثانية" من الحرب ، فتحولت الجبهة من التكتيك القديم المتمثل في إبقاء قواتها مركزة إلى تكتيك جديد يسمى "التشتيت وإعادة التركيز"، مع الابقاء على التشكيلات التي كانت في حجم الكتيبة التي شكلوها في السنوات الأربع الماضية ، تكونت المجموعات الصغيرة من عشرين إلى خمسة وعشرين رجلاً وامرأة ، وكان من الصعب على الدوريات البرية للجيش وطائرات المراقبة الأمريكية اكتشافها، علاوة على ذلك تمتعت المجموعات الصغيرة تلك بميزة التنقل بسرعة وسهولة الانصهار في الريف أو في المدن، والأهم من ذلك كله ، أن هذه المجموعات الصغيرة كان لها القدرة على إعادة تجميع نفسها في أقل من ثلاثين دقيقة لتشكيل كتائبها الأكبر لشن هجمات كاملة القوة على مواقع الجيش [٨٧]. كما تبنت سياسية تهدف إلى الإطاحة بالحكومة وتعزيز قاعدة لها بين السكان عن طريق توفير الخدمات التعليمية والصحية ، وإنشاء الحكومات الشعبية المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرتها ، وشن الهجمات ضد القوات الحكومية [٨٨]. والجدير بالذكر إن الجبهة فقدت في عام ١٩٨٤ قدراً كبيراً من الدعم بسبب تنظيمها حملة تجنيد إجباري إذ تم إرغام أكثر من ١٠٠٠ فلاح على الانضمام إلى وحداتها ، وكان الفارين منها يتعرضون لإطلاق النار ، مما سبب توتر في العلاقات بين الجبهة الديمقراطية الثورية FDR وجبهة FMLN ، إذ عارضت جبهة FDR التكتيكات العنيفة لجبهة FMLN [٨٩].

اعقب تلك الاحداث انخفاض في مستوى العنف السياسي في السلفادور، وقد ساهم عنصران أساسيان في ذلك ، أولهما : انتخاب نابليون دوارتي من الحزب الديمقراطي رئيساً للبلاد في أذار ١٩٨٤ ، وثانيهما: ضغط دولي متزايد على الحكومة السلفادورية والجيش لتحسين سجلهم في مجال حقوق الإنسان ، وقد أصبح موضوع حقوق الأنسان عنصراً حاسماً في المناقشات داخل الكونغرس الأمريكي ، بشأن استمرار الدعم المالي الأمريكي المقدم للقوات المسلحة السلفادورية ، أذ ساعد العمل الدولي في توليد الضغط السياسي الذي أقنع الكونغرس الأمريكي على ربط المساعدات العسكرية للسلفادور بإدخال تحسينات على مستوى أداء حقوق الأنسان ، مما أدى إلى انخفاض كبير في انتهاكات حقوق الإنسان والخسائر المدنية وقد سمح هذا للحياة العامة السلفادورية ، والتي توقفت إلى حد كبير بسبب الحرب ، للتعافي تدريجياً [٩٠].

مفاوضات السلام لإنهاء الحرب الأهلية

كان الجيش مصمم إلى حد كبير على كسب حربه ضد المتمردين لكنه في الحقيقة كان بعيداً عن القضاء عليها بالكامل لذلك سعى الرئيس دوارتي بنشاط إلى إجراء مفاوضات السلام مع جبهة FDR–FMLN [٩١]،

فبدأت المحادثات في مدينة لابالما في ١٥ تشرين الأول ١٩٨٤ وتضمنت المقترحات الرئيسة التي قدمتها الحكومة السلفادورية عفو عام وفوري عن المتمردين الذين يقبلون بالنظم الديمقراطية ، وإدخال تدابير في الجمعية الوطنية تضمن للمتمردين الحق في حرية تكوين الجمعيات السياسية ، وإنشاء لجنة مشتركة من ستة أعضاء من كل جانب لتخطيط وترتيب المزيد من المفاوضات. أما المتمردين فكانت مقترحاتهم ، الوقف الفوري للعمليات العسكرية "ضد السكان المدنيين" ، والحق في الحياة والكرامة والصحة والتعليم لجميع السلفادوريين ، والإفراج عن جميع السجناء المتمردين ، والعدالة لمجرمي الحرب [٩٢]. لكن الحوار توقف بعد اجتماعين فقط ، وكان السبب في ذلك هو الاختلاف بشأن مسألة الانتخابات الحرة لإدخال FDR و FMLN في النظام السياسي القائم، إذ إن الجبهة كانت غير راغبة في التخلي عن أسلحتها قبل الاستفتاء بسبب خشيتها من الأعمال الانتقامية للحكومة والانتخابات غير العادلة ، وطالبت الجبهة بتقاسم السلطة في حكومة مؤقتة يتم تشكيلها قبل اجراء الانتخابات ، لكن ذلك الأمر كان يحتاج إلى تغيير الدستور القديم ، وهي خطوة لم تكن الحكومة مستعدة لها آنذاك [٩٣]. كما عارض الضباط السلفادوريون صراحة مفاوضات السلام في عام ١٩٨٤ ولم يبدوا أي اهتمام بأي تسوية قد تنطوي على تقاسم السلطة مع المتمردين، على الرغم من إن الحرب ضد المتمردين كانت مكلفة، فقد قُتل أكثر من ٦٠,٠٠٠ مدني ، فيما خسرت الحكومة ١٤,٠٠٠ جندي[٩٤].

دعا دوارتي مرة أخرى المتمردين رسمياً لمحادثات السلام في ١ حزيران ١٩٨٦ ، للانضمام إلى النظام الديمقراطي ، على أساس أن تشكيل حكومة مؤقتة كان أمراً غير وارد ، كما إن الجيش والحكومة كانا متفقان على رفض تقاسم السلطة مع المتمردين قبل الانتخابات ، لاسيما وأن الجبهة الوطنية FDR لم تُظهر أي علامة على التراجع في حرب العصابات ، وبدلاً من ذلك تفرقوا في وحدات صغيرة لخوض "حرب استنزاف" في الريف[٩٥]. وفي المقابل رفضت جبهة FMLN الاعتراف بنظام لا يضمن مشاركتها الآمنة، ودعت إلى "تقاسم السلطة" في حكومة مؤقتة ترتب انتخابات جديدة ، وتعيد تنظيم الجيش ، وتلغي دستور ١٩٨٣ ، وزعم المتمردون أن الانتخابات التي أجريت في ظل انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان كانت غير ديمقراطية ، لذلك تناوبوا ما بين مقاطعتها أو تخريبها. كانت تلك القضايا على وجه التحديد هي سبب تعثر المحادثات مراراً وتكراراً في الأعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، ومع استمرار الحرب عانت البلاد من خسائر فادحة، لم يقتصر الأمر على مقتل عشرات الآلاف وتشريد ربع السكان بحلول عام ١٩٨٩ ، بل تسببت في تراجع الاقتصاد وخلق حالة من الفوضى في البلاد [٩٦].

تميزت جهود جبهة FMLN في عام ١٩٨٩ بالهجوم الطويل والحذر ، ووسعت من عملياتها وعززت تواجدها بالقرب من العاصمة سان سلفادور مباشرة ، ومن أجل زيادة عدد قواتها عملت مكاتبها – التي أنشأتها لأغراض التجنيد – على تجنيد السكان في مخيمات اللاجئين ، وفي المناطق التي توسعت بها الجبهة ، وفي المدن إذ وجدت مجندين جدد بين صفوف الطلاب [٩٧]، ونفذت هجمات في معظم أنحاء البلاد على وحدات الجيش ومواقعه وعلى أهداف أخرى مهمة ، متبعة اساليب الهجمات بسيارات مفخخة وعمليات الخطف والاغتيالات، في غضون ذلك ، فاز ألفريدو كريستياني Alfredo Christiani – مرشح التحالف الجمهوري الوطني المحافظ (ARENA)– في الانتخابات الرئاسية في ١٩ أذار ١٩٨٩، منهي بذلك فترة مضطربة من حكم الحزب الديمقراطي المسيحي، فاصبح احتمال التوصل إلى حل تفاوضي أمراً وارداً ، لما عُرف عن ألفريدو كريستياني الاعتدال ، فقد دعا إلى محادثات السلام في غضون أيام من انتخابه، وفي خطاب تنصيبه – تولى

منصبه في ١ حزيران١٩٨٩- أعلن عن بدء حوار فوري وغير مشروط مع جبهة FMLN [٩٨].

لقد كان ألفريدو كريستياني السياسي المثالي لبدء عملية السلام ، بسبب تمسكه بمبادئه الديمقراطية والدفاع عنها ورغبته الصريحة بإنهاء الحرب الأهلية، فبعد توليه الرئاسة أعلن أن السلام الدائم لا يتطلب فقط تسريح قوات جبهة FMLN ، بل يتطلب أيضاً كبح السلطة السياسية التي تمتلكها القوات المسلحة السلفادورية ، عُد اقتراحه هذا حلاً جذرياً لإنهاء الحرب ، لكن المتشددون والإصلاحيون في المجال السياسي كانوا في بادئ الأمر متشككين في حسن نية كريستياني ، ومع ذلك ، فقد تم أخذ نواياه في إنهاء الحرب الأهلية بجدية أكبر عندما اعترف علناً بأن الحرب نشأت بسبب الظلم والقمع وعدم المساواة الاجتماعية التي ميزت المجتمع السلفادوري منذ فترة طويلة [٩٩]. وهكذا ، كانت الحكومة التي يقودها كريستياني في وضع أقوى من الحكومة السابقة لمواجهة الجيش والتفاوض مع رجال حرب العصابات [١٠٠].

ساهمت ظروف أخرى في افساح المجال لعودة مباحثات السلام ، متمثلة في نهاية الحرب الباردة [١٠١] التي أدت إلى توقف المساعدات المالية والعسكرية بشكل فعال لكل من جبهة FMLN التي يدعمها الاتحاد السوفيتي ، وكذلك للقوات السلفادورية الحكومية التي كانت تمولها الولايات المتحدة [١٠٢]. كما قامت الإدارة الأمريكية الجديدة بعد انتخاب جورج بوش George Bush رئيساً(٢٠ كانون الثاني١٩٨٩- ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣) بالضغط على حكومة السلفادور للتفاوض على تسوية سلمية ، وهددت بإيقاف المساعدة إذا لم يكن هناك تسوية ، علاوة على ذلك ، اتفق قادة أربع دول رئيسية - إسبانيا وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا - مع الولايات المتحدة للمساعدة في التوصل إلى تسوية تفاوضية ، فضلاً عن إن الحرب الأهلية السلفادورية كانت في حالة جمود، إذ لم يحقق أي من الجانبين انتصاراً عسكرياً في ظل الظروف السياسية السائدة ، ولم يتضح ما إذا كان أي من الجانبين قادر على تحقيق النصر في المستقبل المنظور[١٠٣].

عادت المحادثات مرة أخرى بين الحكومة وجبهة FMLN وعقدت الجولة الأولى من المحادثات في مكسيكو سيتي في ١٣-١٥ أيلول ١٩٨٩ ، بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والكنيسة الكاثوليكية ، أعقبها جولة أخرى في كوستاريكا في ١٦-١٨ تشرين الأول ١٩٨٩، لكن في نهاية المطاف فشلت تلك المحادثات لأن الحكومة كانت تعتقد أن جبهة FMLN ضعيفة عسكرياً ، وبالتالي بإمكانها فرض شروطها الخاصة للاستسلام عليها[١٠٤]، كما إن الجيش لم تكن لديه نوايا صادقة لإنهاء الحرب ، فأثناء المحادثات تم قصف مقر الاتحاد الوطني لاتحاد العمال السلفادوريين ، وأسفر عن مقتل ١٠ أشخاص ، مما دفع الجبهة لإيقاف المحادثات ، لكنها في الوقت نفسه قدمت عرضاً لتجديد المحادثات عندما ينتهي القمع [١٠٥].

تسببت انتهاكات حقوق الإنسان على أثر الجرائم المتزايدة التي ارتكبتها فرق الموت ، بقيام جبهة FMLN في ١١ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، بأكبر هجوم لها في الحرب ونقلت عملياتها إلى العاصمة للمرة الأولى ، فنتج عن الهجوم قتل أكثر من ٢٠٠٠ مدني ، على أثر ذلك أصدر الرئيس كريستياني فرض حالة الحصار في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، تلاه شن عمليات القمع الوحشي [١٠٦] ، كما حدث اثناء هجوم ١١ تشرين الثاني، قيام القيادة العسكرية في السلفادور بإصدار أمر بإغتيال إجناسيو إلكوريا Ignacio Alcorea ، الرائد اليسوعي اليساري ، فتم قتله في ١٥ تشرين الثاني مع خمسة يسوعيين آخرين مع مدبرة منزلهم وابنتها في الحرم الجامعي في جامعة اليسوعيين في السلفادور ، مما تسبب في غضب كبير [١٠٧] ، ولاسيما من قبل

الكونغرس الأمريكي ، وقد حققت الإدانة الدولية التي أعقبت هذه الأعمال هدفها إذ كان كبار ضباط الجيش السلفادوري متخوفين وبشكل خاص من الغضب الذي عبر عنه الكونغرس ، الذي كان لديه سلطة تمكنه من حجب المساعدات العسكرية للسلفادور، فشكل ذلك عامل ضغط على الحكومة السلفادورية للعودة إلى طاولة المفاوضات [١٠٨]. فقد خلفت هذه الاحداث العنيفة حالة مواتية للسلام ، إذ تولد لدى جميع أطراف النزاع حوافز قوية – وإن كانت متباينة – للتوصل إلى حل تفاوضي، فعلى سبيل المثال ، أدركت جبهة FMLN أنها تفتقر إلى القوة العسكرية الكافية للإطاحة بالحكومة ، وفي المقابل أثبت الجيش السلفادوري عدم قدرته على هزيمة الجبهة بشكل حاسم ، مما زاد الضغط بين القطاع الخاص والنخب السياسية المدنية من أجل الوصول إلى حل تفاوضي للصراع ، علاوة على ذلك كانت الحكومة التي مثلت أهم عناصر القطاع الخاص ، لها دافعاً للتفاوض أيضاً بسبب ضغط الولايات المتحدة من جهة ، والاعتبارات الاقتصادية المحلية من جهة أخرى ، فكثيرون ممن يعملون في القطاع الخاص كانوا قلقين من العواقب قصيرة المدى وطويلة الأمد للجيش الفاسد والمتضخم الذي عدّ نفسه فوق القانون ، لذا كانوا حريصين على تجريد الجيش من سلطته [١٠٩].

كما إن هجوم ١١ تشرين الثاني – سابق الذكر– قد أظهر أن الحوار هو السبيل الوحيد لإنهاء الحرب الأهلية، وكان الإرهاق الداخلي عاملاً آخر دفع بالحكومة وجبهة FMLN للعودة الى المفاوضات ، علاوة على ذلك الهزيمة الانتخابية للحكومة الساندينستية في نيكاراغوا وخروجها من السلطة في نيسان ١٩٩٠. ومع اتفاق الجميع على ضرورة اجراء المفاوضات ، طالبت الحكومة من الجبهة بإنهاء صراعها أولاً ومن ثم الدخول في مفاوضات معها بشكل جدي ، لكن الجبهة أصرت على الاحتفاظ بقواتها العسكرية اثناء سير عملية المفاوضات وأن لا يتم نزع سلاح قواتها وتسريحهم إلا بعد الانتهاء من المفاوضات بنجاح [١١٠].

استؤنفت المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠ ، والجدير بالذكر أن الرئيس كريستياني كان قد التقى في نيويورك بالأمين العام للأمم المتحدة ،خافيير بيريز دي كويلار Javier Pérez de Cuéllar– شغل المنصب في كانون الثاني١٩٨٢ لغاية كانون الثاني ١٩٩٢– ، قُبيل استئناف المفاوضات وطلب منه وساطة الأمم المتحدة في المفاوضات ، فيما التقت جبهة FMLN هي الأخرى بمسؤولين في الأمم المتحدة [١١١] للغرض نفسه، ومع بدء المفاوضات استخدمت واشنطن أسلوب الضغط على سان سلفادور لحثها على التوصل إلى حل سلمي لهذه الحرب ، وذلك بتخفيض مساعدتها العسكرية بنسبة ٥٠٪ [١١٢]، فأصبح التخصيص ٤٢,٥ مليون دولار بدلاً من ٨٥ مليون دولار التي اقترحتها إدارة بوش لأول مرة ، ولم يقتصر الأمر على التخفيض فحسب بل إن المساعدة بأكملها كانت قابلة للإلغاء، فقد أذن الكونغرس للرئيس بوش بإعادة بقية المساعدات العسكرية في حال انسحبت الجبهة من طاولة المفاوضات أو شنت هجوماً عسكرياً كبيراً ، وشدد الكونغرس في الوقت نفسه ضغطه على الحكومة السلفادورية لإستكمال المفاوضات [١١٣].

جرت المفاوضات على خمس مراحل رئيسية: المرحلة الأول: اتفاق جنيف في نيسان ١٩٩٠ الذي أصبح حجر الزاوية الذي تطورت عليه عملية التفاوض فيما بعد ، إذ اتفقت الجبهة والحكومة السلفادورية بموجبه على بدء عملية السلام التي ستقود نتيجتها إلى نهاية الحرب الأهلية ، والتفاوض وعقد الاتفاقيات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، وتعزيز الديمقراطية ، وضمان حقوق الإنسان ، واندماج مقاتلي الجبهة في الحياة المدنية [١١٤]، والموافقة على قيام الأمم المتحدة بالتحقق من تنفيذ أي اتفاق سيعقد ، وفي ٤ نيسان ١٩٩٠

وقع الطرفان اتفاق جنيف بشكل رسمي [١١٥] .

أما المرحلة الثانية فكانت اتفاق سان خوسيه في كوستاريكا في تموز ١٩٩٠، وكان موضوع الجيش محور النقاش في هذا الاتفاق إذ إن هيمنة الجيش على سياسة البلاد ما يقارب ال ٦٠ عاما ، ومعاناة البلاد من وطأة الحرب الأهلية لسنوات عديدة ، والانتهاكات التي لا حصر لها في مجال حقوق الإنسان، كل ذلك دفع بمفاوضين جبهة FMLN للمطالبة بإلغاء القوات المسلحة. لكن الجانبين لم يتمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن الجيش، وبدلا من ذلك ، توصلا إلى اتفاق بشأن حقوق الإنسان وهو اتفاق سان خوسيه الذي نص على احترام وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية في السلفادور ، وإنشاء بعثة مراقبين من الأمم المتحدة للتحقق من الامتثال لأحكام الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ولرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأنسان في السلفادور ، على أن تمارس اللجنة مهامها اعتباراً من وقف النزاع المسلح ، لكن الطرفين طالبا بتشكيل اللجنة قبل وقف اطلاق النار، الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة لإرسال بعثة أولية إلى السلفادور في ٢٥ أذار ١٩٩١ [١١٦]. كانت مسألة الغاء الجيش وتحديد موعد لوقف اطلاق النار من المسائل المعقدة التي لم تتمكن المفاوضات في مراحلها الأولى من حلها لكن التوصل لحل مسألة حقوف الانسان يعد تقدماً واضحاً وخطوة نحو تحقيق الخطوات الاخرى.

فيما توصل الطرفان في مباحثات المرحلة الثالثة إلى توقيع اتفاق المكسيك في ٢٧ نيسان ١٩٩١، إذ اتفقا بموجبه على اجراء مجموعة من التغييرات على دستور ١٩٨٣، وأهم هذه التغييرات ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية ، فتقرر اقتصار مهمة الجيش على الدفاع الخارجي ، وإخضاع القوات المسلحة للسيطرة الرئاسية ، وإنشاء " الشرطة المدنية الوطنية " – بدلاً عن الشرطة الوطنية التي كان يهيمن عليها الجيش– للحفاظ على السلام والهدوء والنظام والسلامة العامة في كل من المناطق الحضرية والريفية ، وان تكون مستقلة وتعمل تحت سيطرة السلطة المدنية (وزارة الداخلية)، كما نص الاتفاق الدستوري على تحديد خطوات لضمان استقلالية القضاء ، وتشكيل محكمة انتخابية ، فضلاً عن تشكيل لجنة الحقيقة تحت رعاية الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في السابق ، وعلى الرغم من معارضة بعض الأعضاء المتشددين في الحزب الحاكم (حزب التحالف الجمهوري الوطني) جرى التصديق على الاتفاقيات لاحقاً من قبل الجمعية الوطنية ، وهو مؤشر على قدرة الرئيس ألفريدو كريستياني على الالتزام بامتثال الحزب لبعض الإصلاحات على الأقل ، على الرغم من معارضة المتشددين في الحزب. لكن كانت هناك العديد من القضايا التي لم يتفق الجانبان عليها ، مثل الإصلاح الزراعي واللوجستيات المتعلقة بوقف إطلاق النار[١١٧].

تجسدت المرحلة الرابعة في اتفاقية نيويورك التي تم التوقيع عليها في ٢٥ أيلول ١٩٩١، وبعد مواصلة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دعمهما للمفاوضات وضغطهما للتوصل إلى اتفاق، تخلت جبهة FMLN عن مطلبها الطويل الأمد للاندماج مع الجيش أو حله ووافقت على عدم إضافة قضايا جديدة إلى محادثات وقف إطلاق النار[١١٨]، ومن أهم النقاط التي تضمنها الاتفاق حق انضمام مقاتلي جبهة FMLN إلى قوة الشرطة المدنية الجديدة ، وحماية الحكومة السلفادورية لحق أسر المقاتلين في الاحتفاظ بالأرضي التي احتلوها اثناء الحرب، وتقليص حجم القوات المسلحة ، وتطهير سلاح الضباط العسكريين ، وتتولى لجنة خاصة (اللجنة الوطنية لتوحيد السلام) الاشراف على تنفيذ الاتفاق ، لكن ظلت هناك مسائل معلقة في هذه المرحلة ، منها مسألة وقف إطلاق النار وجوانب أخرى من إصلاح الجيش، إذ لم يتم الاتفاق على وقف اطلاق النار

بشكل رسمي ، ولكن في منتصف تشرين الثاني ١٩٩١ علقت الجبهة من جانب واحد "العمل الهجومي"[١١٩]، وردت الحكومة بخطوة مماثلة [١٢٠]. كما تضمنت اتفاقية نيويورك أيضاً الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، فوضعت المخطط الأول لإعادة توزيع الأراضي الحكومية والأراضي ذات الملكية الخاصة التي تتجاوز مساحتها ٢٤٥ هكتار ، وأشارت أيضاً إلى الأراضي التي لم يتم توزيعها في السابق بهدف الحفاظ على البيئة ، وتقرر إعادة توزيعها بشكل عادل[١٢١].

لم تعد قضية إصلاح الجيش أمراً مستعصياً بعد أن تخلت جبهة FMLN عن طلبها بدمج بعض أعضائها في الجيش ، بما في ذلك مراكز قيادتها ، ومع تبني الجبهة مواقف مرنة ، وإشتراك الرئيس كريستياني شخصياً في المفاوضات ، بدأت نهاية المباحثات تلوح في الأفق ، ففي أواخر كانون الأول ١٩٩١ دخلت المباحثات جولتها النهائية في نيويورك في الأيام الأخيرة لخافيير بيريز دي كويلار في منصبه كأمين عام للأمم المتحدة ، وبعد نقاشات مطولة أعلن الجانبان في ١ كانون الثاني ١٩٩٢ عن توصلهما لاتفاقية السلام ، ومن ثم جرى التوقيع على الاتفاق النهائي بشأن السلام في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٢[١٢٢] في قلعة تشابولتيبيك في مكسيكو سيتي واضعاً بذلك نهاية للصراع الذي دام أثنى عشر عاماً [١٢٣].

كان الاتفاق حلاً سياسياً وسطاً ،إذ وافقت جبهة FMLN على نظام سياسي ديمقراطي واقتصاد رأسمالي مع إصلاح اجتماعي واقتصادي ، ووافقت الحكومة السلفادورية على المشاركة السياسية للجبهة جنباً إلى جنب ،كذلك نصت على صفقة ديمقراطية إذ اتفق الجانبان على حل خلافاتهما المستقبلية عن طريق العمليات السياسية الديمقراطية [١٢٤].

بدأ سريان الوقف الرسمي لإطلاق النار في ١ شباط ١٩٩٢ ، وفي اليوم التالي عُقد اجتماع تاريخي اجتمع فيه ولأول مرة ممثلو اليسار والوسط واليمين في مكان واحد ، وتماشياً مع روح الاجتماع المتمثلة في المصالحة الوطنية أنشأ الرئيس كريستياني رسمياً اللجنة الوطنية لتوطيد السلام كوباز (COPAZ) ، لتقوم بمهمة مراقبة تنفيذ اتفاقات السلام ، تألفت من عشرة أعضاء يمثلون الحكومة وقوات حرب العصابات والقوات المسلحة والأحزاب السياسية. وبعد ذلك أجرى مراقبو الأمم المتحدة جرداً للأسلحة ، مما أدى إلى تدمير جميع أسلحة المتمردين في الأسبوعين الأخيرين من تشرين الأول وبحلول ٣١ تشرين الأول ١٩٩٢ تم تسريح جبهة FMLN وتحويلها إلى هيئة سياسية قانونية وإعادة دمج مقاتليها بشكل سريع في الدولة، أما الجيش– الذي زاد حجمه من ١٦٠٠٠ إلى ٥٦٠٠٠ في الثمانينيات– فجرى الاتفاق على تخفيضه إلى النصف على مدى عامين وحل العديد من وحداته ، وتطهيره من الضباط المذنبين بارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان ، فضلاً عن ابقاء الأراضي التي كان يشغلها الفلاحون في المناطق التي سيطر عليها المتمردون في أيديهم ، وهكذا بعد حوالي ثلاث سنوات من المفاوضات وضعت اخيراً السلفادور نهاية للحرب الأهلية التي استمرت من عام ١٩٨٠–١٩٩٢ [١٢٥].

الخاتمة

نستنتج مما تقدم في البحث الأمور الآتية :

١– كانت المسألة الاقتصادية هي المشكلة الأساسية للحرب فان صغر مساحة السلفادور وكثافة سكانها نتج عنه تمايز طبقي اتسم بالظلم والقمع وعدم المساواة عانى منه المجتمع السلفادوري على مدى اعوام عديدة وتسبب في الكثير من الثورات والانتفاضات ابرزها انتفاضة عام ١٩٣٢ ، وحرب ١٩٦٩ مع هندوراس ،

وأخرها الحرب الاهلية ١٩٨٠ .

٢- عانت السلفادور كثيراً بسبب احتكار الجيش للحكم ، الذي كان يمثل السلطة العليا في البلاد وقد تشوهت سمعته بأعمال القتل والعنف التي كان يمارسها بحق الشعب السلفادوري وإلى جانبه الاوليغارشية ملاك الاراضي الذي هيمن نفوذهم ليس على الجانب الاقتصادي فحسب بل على الجانب السياسي ايضاً .

٣- نتج عن الحكم العسكري المستبد ظهور جماعات منها العصابات اليسارية ذات الفكر القومي الشيوعي التي خلصت الى فكرة المقاومة فقادت حرب العصابات كوسيلة لتخليص البلاد من الفئة الحاكمة المتنفذة المتمثلة بالجيش والاليغارشية وقد وحدت قوى اليسار جهودها وعملها بانضمامها الى الجبهات الوطنية التي ظهرت أنداك .

٤- ساهم المدنيين ولأول مرة في الحكم وذلك بعد نجاح انقلاب عام ١٩٧٩ الذي قام به الضباط التقدميين داخل الجيش وتشكيلهم مجلس عسكري – مدني.

٥- اختلفت الآراء بشأن البداية الرسمية للحرب الأهلية فقد عدّ البعض انقلاب ١٩٧٩ هو البداية لها لان المجلس الذي تشكل نتيجة الانقلاب لم يتمكن من اصلاح وضع البلاد ولم يستمر في الحكم سوى بضعة اشهر فقط ، بينما عدّ البعض الآخر اغتيال الاسقف الشخصية ذات الشأن الكبير في البلاد في اذار ١٩٨٠ هو البداية للحرب بسبب ما اعقبه من عمليات للعنف وانتهاكات لحقوق الأنسان ، لكن المتفق عليه هو إن الحرب بدأت في عام ١٩٨٠ واستمرت اثنى عشر عاما حتى عام ١٩٩٢.

٦- حصلت الحرب الأهلية في السلفادور على دعم أكبر قوتين متنافستين آنذاك ضمن أطار الحرب الباردة وهما الاتحاد السوفياتي الذي قدم الدعم للمتمردين (رجال العصابات اليسارية) ذات الفكر القومي الشيوعي ، والولايات المتحدة التي ساندت الحكومة السلفادورية العسكرية اليمينية.

٧- نتج عن الحرب خسائر كبيرة سواء من الناحية البشرية اذ قُتل الآلاف من الناس أو من الناحية الاقتصادية فقد تسببت الحرب في دمار الاراضي الزراعية وتراجع الانتاج والاقتصاد بشكل عام ، كما عانى المجتمع السلفادوري آنذاك من الانقسام والفوضى وانعدام الحرية الشخصية وفقدان الأمن.

<u>هوامش البحث:</u>

---

(١) بلغ عدد سكانها ٤,٣٥٠,٠٠٠ بحسب احصاء ١٩٧٨،امتازت بأعلى كثافة سكانية في أمريكا الوسطى بنحو (٢٢٤ نسمة في الكيلومتر مربع) وبلغ إجمالي مساحتها ٢١,٣٩٣ كيلومترا مربعا . عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون ، موسوعة السياسية ، ج٣، ط٢، بيروت ، ١٩٨٥، ص٢٢٣.

(٢)Diana Villiers Negroponte, Seeking Peace in El Salvador The Struggle to Reconstruct a Nation at the End of the Cold War, British, First edition, January ٢٠١٢.p.١٦.

(٣) منها على سبيل المثال ثورة الفلاحين الهندية الكبرى في عام ١٨٣٢ ، وخمس انتفاضات شعبية في مناطق زراعة البن من عام ١٨٧٢إلى عام ١٨٩٨. Robert W. Taylor and Harry E. Vanden, Defining Terrorism in El Salvador: "La Matanza" , The Annals of the American Academy of

Political and Social Science, Vol. ٤٦٣,International Terrorism (Sep., ١٩٨٢), pp.١٠٩-١١٠.

(٤) غالبية السلفادوريين من ال"مستيزو" ، وهم من أصول هندية وإسبانية مختلطة ويشكلون حوالي ٩٢ % من مجموع السكان، أي ما يقرب ٥ % من السكان هم من البيض و ٣ % من السكان من العنصر الهندي الخالص. Joseph H. Reed and Roy C. Smith III , EL Salvador — Paz Y Democracia , American Intelligence Journal, Vol. ٦, No. ٤ (February ١٩٨٥), p. ١٤

(٥) Robert W. Taylor and Harry E. Vanden,Op.Cit.p.١٠٩.

(٦) منذ منتصف القرن التاسع عشر حدث تحول كبير في انتاج الأصباغ الاصطناعية فأصبحت الأصباغ الطبيعية القرمزي والنيلي الذي كانت تشتهر به السلفادور ، غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية بدلاً من ذلك ، اختير البن كأفضل محصول للتصدير بناءً على المناخ والتربة الخصبة في السلفادور والقدرة على تجفيف وتخزين الحبوب من موسم إلى آخر، لكن زراعته تطلبت مساحات أكبر من الأرضي، وتوفير الأسمدة لشجيرات البن ، فضلاً عن مطاحن التقشير. إزاء ذلك اضطر صغار الفلاحين ، إلى بيع أراضيهم إلى مزارع البن الأكثر ازدهاراً، مقابل العمل بأجور يومية ، وعند تولى الجنرال جيراردو باريوسGerardo Barrios ، الليبرالي السلفادوري السلطة عام ١٨٥٨ شجع على نقل زراعة الأراضي إلى القهوة وتسريع عملية التحديث والإصلاحات الاقتصادية. وعندما كانت اجراءات التحويل تسير ببطء ، قرر الجنرال جيراردو باريوس "إلغاء أي جانب من جوانب ملكية الإنسان أو استخدام أو تسوية الأرض التي أعاقت الإنشاء السريع لمزارع البن". ومن ثم أدى تصميم الجنرال باريوس على التحول من انتاج الألوان إلى أنتاج القهوة إلى الإصلاحات الليبرالية في(١٨٨١-١٨٨٢) التي شرعت بإلغاء ملكية الأراضي العامة والمجتمعية(الاشكال الجماعية للأراضي).ونتيجة لهذا التشريع أصبح أكثر من ٢٢ % من الأراضي الزراعية في السلفادور متاحة للبيع. كان تأثير ازدهار البن وخصخصة الأراضي المجتمعية هو إقناع صغار مزارعي البن ببيع قطع أراضي عائلاتهم إلى شركات البن الكبيرة مقابل حصولهم على الأموال نقداً ,Diana Villiers Negroponte Op.Cit.p.١٧.

(٧)Ibid,p.١٨.

(٨) Monica Duffy Toft , Securing the Peace , Princeton University Press, U.S.A., (٢٠٠٩),P.٧٣.

(٩) شعار الهيمنة من قبل "عائلات الأربعة عشر" في السلفادور متضاربة على نطاق واسع، لكنه عكس تركز مساحات واسعة من الاراضي بيد فئة محدودة ، فمثلا١٠ % من جميع منتجي البن يسيطرون على ٨٠ % من إجمالي إنتاج السلفادوريين ،ومعظم مطاحن القهوة ويتحكمون بشكل فردي في إنتاج المئات من صغار المزارعين. Diana Villiers Negroponte, Op.Cit.p.١٧ ؛ وذكر مصدر آخر ان عدد العوائل المنتجة للبن كانت حوالي ستين أسرة سيطرت على ما يقرب ١٠٠ % من تجارة البن في السلفادور .

Monica Duffy Toft ,Op.Cit.P.٧٣.

(١٠)William M. LeoGrande , A Splendid Little War: Drawing the Line in El Salvador , International Security, Vol. ٦, No. ١ (Summer, ١٩٨١), p.٣٠. ؛ Taylor &

Francis , El Salvador: Background of the Revolutionary Struggle , The Black Scholar, Vol. ١١, No. ٣, Latin America/The Caribbean (January/February١٩٨٠), p. ٨٤.

(١١)Diana Villiers Negroponte ,Op.Cit.P.١٧-١٨.

(١٢) Robert W. Taylor and Harry E. Vanden,Op.Cit.,P.١١٠. ؛ Monica Duffy Toft,Op.Cit.P.٧٣.

(١٣) Monica Duffy Toft,Op.Cit.P.٧٢.

(١٤) Robert W. Taylor and Harry E. Vanden,Op.Cit.,P.١١٠.

(١٥) Ralph Sprenkels , After Insurgency ,University of Notre Dame Press, U.S.A., (٢٠١٨),P.٣٢.

(١٦) Monica Duffy Toft,Op.Cit.PP.٧٢-٧٣.

(١٧) Jenny Pearce , Under The Eagle, United States Intervention in Central America and the Caribbean, ٢nd Edition, Latin American Bureau. (١٩٨١),P.٢١٠

(١٨)William M. LeoGrande ,Op. Cit. ,P.٣٠.

(١٩) Gerardo L. Munck , Beyond Electoralism in El Salvador: Conflict Resolution through Negotiated Compromise , Third World Quarterly, Vol. ١٤, No. ١ (١٩٩٣), p.٧٦.

(٢٠) Richard A. Haggerty, El Salvador a country study, Library of Congress, United States , Second Edition, ١٩٩٠,P.٢٥.

(٢١)John W. Doucette , US Air Force lessons in Counterinsurgency , Air University Press (١٩٩٩),P.٣٩.

(٢٢)Richard A. Haggerty,Op.Cit.PP.٢٥-٢٦.

(٢٣)حزب Partido Democrata-Cristiano ومختصره (PDC) تشكل في عام ١٩٦٠ ، وهو اول احزاب المعارضة الذي ظهرت في الستينات التي دعمت عملية التصنيع ، وكانت الطبقات الوسطى الحضرية الجديدة النامية العمود الفقري لها ، مطالبًا للصناعات الكثيفة العمالة بدلاً من الصناعة كثيفة رأس المال وحرية التنظيم لسكان الريف ، بالإضافة إلى المطالبة بترحيل النظام. تمكن الحزب من كسب قاعدة كبيرة من الدعم بين الطبقة العاملة الحضرية وفي الريف.

Harald Jung,The Civil War in EL Salvador , Boletín de Estudios Latinoamericanos y del Caribe, No. ٣٢, Miners and Mining Inlatin America (Junio de ١٩٨٢), p.٨.

(٢٤) Richard A. Haggerty, Op. Cit.,P.٢٦.

(٢٥) Robert W. Taylor and Harry E. Vanden, Op. Cit.P.١١١.

(٢٦) William M. LeoGrande and Carla Anne Robbins , Oligarchs and Officers:

The Crisis in El Salvador , Council on Foreign Relations, Foreign Affairs, Vol. ٥٨, No. ٥ (Summer, ١٩٨٠), p.١٠٨٧.

(٢٧) عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون ، المصدر السابق ، ص٢٢٦.

(٢٨)حدث داخل الجيش انقلاب قادته الأغلبية اليمينية ضد استيلاء الضباط الصغار من ذوي العقلية الاصلاحية على السلطة وتنصيب خوسيه نابليون دوارتي الديمقراطي المسيحي في منصبه كرئيس منتخب حسب الأصول ، واضعين بذلك حداً للمحاولة الإصلاحية التي قادها الضباط الاصلاحيين .

Harald Jung, Op. Cit. , P.٩.

(٢٩) Memorandum From Robert Pastor of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski)Washington, October ١٣, ١٩٧٩, Foreign Relations of the United States ١٩٧٧–١٩٨٠; Volume XV; Central America, ١٩٧٧–١٩٨٠,P.٩٦٩.

(٣٠) Harald Jung ,Op. Cit. ,P.٨.

(٣١) William M. LeoGrande ,Op. Cit. ,P.٣٠.

(٣٢) Robert W. Taylor and Harry E. Vanden,Op. Cit. ,P.١١١.

(٣٣) Chester Rodolfo Urbina Gaitán , Waldemar Urquiza, Historia ٢ EL Salvador, Segunda Edición Ministerio de Educación de El Salvador, Impreso en Quebecor World, Perú,en marzo, ٢٠٠٩,P.٢٠٦–٢٠٦.

(٣٤) Jenny Pearce ,Op. Cit.,P.٢١٨.

(٣٥) Ibid ,P.٢١٨–٢١٩.

(٣٦) William M. LeoGrande ,Op. Cit.,P.٣٠.

(٣٧)James LeMoyne , El Salvador's Forgotten War, Foreign Affairs, Vol. ٦٨, No. ٣, Council on Foreign Relations ,(Summer, ١٩٨٩), p.١١٣.

(٣٨) Richard A. Haggerty,Op. Cit. ,P.٣٣.

(٣٩) William M. LeoGrande ,Op. Cit. ,P.٣١.

(٤٠) Richard A. Haggerty,Op. Cit. ,P.٣٢.

(٤١) Memorandum From Robert Pastor of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski)Washington, October ١٣, ١٩٧٩, Foreign Relations of the United States ١٩٧٧–١٩٨٠; Volume XV; Central America, ١٩٧٧–١٩٨٠,P.٩٦٩.

(٤٢) Chester Rodolfo Urbina Gaitán, Waldemar Urquiza,Op. Cit. ,P.٢٠٦–٢٠٧.

(٤٣) William M. LeoGrande and Carla Anne Robbins ,Op. Cit. ,P.١٠٩١.

(٤٤) Chester Rodolfo Urbina Gaitán, Waldemar Urquiza,Op. Cit. ,P.٢٠٦–٢٠٧.

(٤٥) وهي حكومة شيوعية تسلمت الحكم في دولة نيكاراغوا من عام ١٩٧٩-١٩٩٠ بعد قيام الجبهة الساندينية للتحرير الوطني بانقلاب في عام ١٩٧٩ انهى نظام حكم أسرة سوموزا المدعومة من قبل الولايات المتحدة . للمزيد حول ذلك الموضوع يُنظر: هدى جاسم منصور ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه نيكاراغوا ١٩٨٠-١٩٩٠، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد٧، العدد،٢١،آب ٢٠٢٠.

(٤٦) Monica Duffy Toft , Securing the Peace , The Durable Settlement of Civil Wars, Princeton University Press, U.S.A., (٢٠٠٩),P.١٩٩.

(٤٧)Zoltan Barany, The Soldier and the Changing State , Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas, Princeton University Press ,U.S.A. , (٢٠١٢),P.٨٠.

(٤٨) Richard A. Haggerty,Op. Cit. ,P.٣٤.

(٤٩) عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون ، المصدر السابق ، ص٢٢٧.

(٥٠) Jenny Pearce ,Op. Cit. ,P.٢١٩.

(٥١) John W. Doucette ,Op.Cit.,P.٤٠. ; Ralph Sprenkels , Op.Cit.,P.٤٩.

(٥٢) Richard A. Haggerty,Op. Cit.,P.٣٤.

(٥٣) William M. LeoGrande, Op. Cit.,P.٣٢.

(٥٤) Monica Duffy Toft ,Op.Ct. ,P.١٩٩.

(٥٥) William M. LeoGrande ,Op. Cit.,P.٣١.

(٥٦) Ibid.,P.٣٢.

(٥٧) Edwin G. Corr , Societal Transformation for Peace in El Salvador, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. ٥٤١,Small Wars (Sep., ١٩٩٥), pp. ١٤٧.

(٥٨)Telegram From the Embassy in El Salvador to the Department of State١ San Salvador, May ٢٦, ١٩٨٠, Foreign Relations of the United States ١٩٧٧–١٩٨٠, Volume XV, Central America , ١٩٧٧–١٩٨٠,P.١٠٩٥.

(٥٩) Monica Duffy Toft , Op. Cit. ,P.٢٠٠.

(٦٠) Richard A. Haggerty, Op. Cit. ,P.٣٥.

(٦١) Monica Duffy Toft , Op. Cit. ,P.٢٠٠.

(٦٢) Telegram From the Embassy in El Salvador to the Department of State١ San Salvador, May ٢٦, ١٩٨٠, Foreign Relations of the United States ١٩٧٧–١٩٨٠, Volume XV, Central America , ١٩٧٧–١٩٨٠, P.١٠٩٥.

(٦٣)Ibid, P. ١٠٩٥.

(٦٤) William M. LeoGrande , Op. Cit. ,P.٣٢. ; Monica Duffy Toft , Op. Cit.

,P.٢٠١.

(٦٥) عبد الوهاب الكيالي، وآخرون ، المصدر السابق ، ص٢٢٧.

(٦٦) Diana Villiers Negroponte, Op. Cit. ,P.١٥.

(٦٧) Jeffrey Stern , Stalemate in El Salvador , Harvard International Review, Vol. ٩, No. ٤ (April ١٩٨٧), p.٣٢.

(٦٨) Monica Duffy Toft ,Op. Cit. ,P.٢٠١.

(٦٩) Richard A. Haggerty, Op. Cit. ,P.٣٦.

(٧٠) Richard A. Haggerty, Op. Cit. ,P.٣٧. ; Robert W. Taylor and Harry E. Vanden, Op. Cit. ,P.١١٣.

(٧١) Diana Villiers Negroponte, Op. Cit. ,P.١٥. ; Gerardo L. Munck , Op. Cit. ,P.٧٧.

(٧٢) Telegram From the Embassy in El Salvador to the Department of State١ San Salvador, May ٢٦, ١٩٨٠, Foreign Relations of the United States ١٩٧٧–١٩٨٠, Volume XV, Central America , ١٩٧٧–١٩٨٠, P.١٠٩٥.

(٧٣) Richard A. Haggerty, Op. Cit. ,P.٣٨.

(٧٤) Zoltan Barany, Op. Cit. ,P.٨٠.

(٧٥) Ralph Sprenkels , Op. Cit. ,P.٤٩.

(٧٦) Richard A. Haggerty, Op. Cit. ,P.٤٠.

(٧٧) Telegram From the Embassy in El Salvador to the Department of State١ San Salvador, May ٢٦, ١٩٨٠, Foreign Relations of the United States ١٩٧٧–١٩٨٠, Volume XV, Central America , ١٩٧٧–١٩٨٠, P.١٠٩٥–١٠٩٦ .

(٧٨) Anexo:Cronología de la guerra civil de El Salvador, https://es.wikipedia.org.

(٧٩) Gerardo L. Munck , Op. Cit. ,P.٧٧.

(٨٠) Seth G. Jones and Martin C. Libicki , How Terrorist Groups End, Lessons for Countering al Qa'ida, RAND Corporation. (٢٠٠٨).P.٦٨.

(٨١) Richard A. Haggerty,Op.Cit. ,P.٤٠.

(٨٢) Jenny Pearce , Op. Cit. ,P.٢٣٨.

(٨٣) Terry Lynn Karl, El Salvador's Negotiated Revolution , Council on Foreign Relations ,Foreign Affairs, Vol. ٧١, No. ٢ (Spring, ١٩٩٢), p.١٤٩. ; Richard A. Haggerty,Op.Cit. ,P.٤١.

(٨٤) Thomas Sheehan,Op.Cit.P.٣.

(٨٥) Jeffrey Stern ,Op.Cit.P.٣١.

(٨٦) Thomas Sheehan, El Salvador: The Forgotten War, The Threepenny Review, No. ٢٢ (Summer, ١٩٨٥), p.٣.

(٨٧)Ibid,P.٣.

(٨٨) Seth G. Jones, and others, Securing Tyrants or Fostering Reform? U.S. Internal Security Assistance toRepressive and Transitioning Regimes , Rand Corporation. (٢٠٠٦),P.٢٥.

(٨٩) Jeffrey Stern ,Op.Cit. ,P.٣١.

(٩٠) Ralph Sprenkels , After Insurgency , University of Notre Dame Press, U.S.A., (٢٠١٨),P.٦٧-٦٨ .

(٩١) Jeffrey Stern ,Op. Cit.,P.٣٢.

(٩٢) Joseph H. Reed and Roy C. Smith III , Op. Cit.,P.١٧.

(٩٣) Jeffrey Stern , Op. Cit.,P.٣٢.

(٩٤)Ibid,P.٣١.

(٩٥) Ibid ,P.٣٢.

(٩٦) Terry Lynn Karl, Op. Cit.,P.١٥٠.

(٩٧) Ralph Sprenkels , Op. Cit.,P.٧١.

(٩٨) Paulo S. Wrobel , Disarmament and Conflict Resolution Project Managing Arms in Peace Processes: Nicaragua and El Salvador, United Nations Institute for Disarmament Research , United Nations New York and Geneva, ١٩٩٧,P.١٢٥.

(٩٩) Zoltan Barany,Op.Cit.,P.٨١.

(١٠٠) Gerardo L. Munck , Op.Cit.,P.٧٩.

(١٠١) تم تقليل خطر الحرب الباردة تدريجياً مع ظهور ميخائيل غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي ووصوله إلى السلطة في أذار ١٩٨٥، فأدى ذلك إلى تطور العلاقات بين غورباتشوف وريغان وتحسنها بشكل كبير.

Gerardo L. Munck , Op.Cit.,P.٧٩.

(١٠٢) Zoltan Barany, Op.Cit.,P.٨١.

(١٠٣) Seth G. Jones and Martin C. Libicki ,Op.Cit. ,P.٦٩-٧٠.

(١٠٤) Paulo S. Wrobel , Op.Cit. ,P.١٢٥.

(١٠٥) Gerardo L. Munck , Op.Cit. ,P.٨٠.

(١٠٦) Paulo S. Wrobel , Op.Cit. ,P.١٢٦.

(١٠٧) Ralph Sprenkels , Op.Cit. ,P.٧١.

(١٠٨) Zoltan Barany,Op. Cit. ,P.٨١.

(١٠٩) David Holiday and William Stanley, Building the Peace: Preliminary Lessons

from El Salvador, ournal of International Affairs, Vol. ٤٦, No. ٢, KEEPING THE PEACE: ConflictResolution in the Twenty-First Century (Winter ١٩٩٣), pp. ٤١٧-٤١٨.

(١١٠) Paulo S. Wrobel , Op. Cit. ,P.١٢٦-١٢٧.

(١١١) كانت جبهة FMLN قد بدأت اتصالها مع الأمم المتحدة أثناء الهجوم الذي شنته في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٨٩ بهدف التوسط لإنهاء النزاع . Terry Lynn Karl ,Op. Cit.P.١٥٤.

(١١٢) Paulo S. Wrobel , Op. Cit. ,P.١٢٧.

(١١٣)Gerardo L. Munck , Op. Cit. ,P.٨١.

(١١٤) David Holiday and William Stanley, Op. Cit. ,P.٤١٨.; Seth G. Jones and Martin C. Libicki , Op. Cit. ,P.٧٠.

(١١٥)Paulo S. Wrobel , Op. Cit. ,P.١٢٧.

(١١٦) Seth G. Jones and Martin C. Libicki , Op. Cit. ,P.٧١ .

(١١٧)Ibid,P.٧١-٧٢. ; Gerardo L. Munck , Op. Cit. ,P.٨٢-٨٣.

(١١٨) Seth G. Jones and Martin C. Libicki , Op. Cit. ,P.٧٢-٧٣ .

(١١٩) يعود السبب وراء اعلان جبهة FMLN وقف إطلاق النار إلى الانتخابات التشريعية والبلدية التي أجريت في أوائل أذار ١٩٩١ فكانت أول انتخابات على مستوى البلاد لم يتم الطعن فيها من قبل الجبهة مما دفعها لاتخاذ ذلك القرار. Gerardo L. Munck, Op.Cit.,P.٨٢.

(١٢٠)Ibid.,P.٨٣.

(١٢١) Seth G. Jones and Martin C. Libicki , Op. Cit. ,P.٧٢

(١٢٢) Gerardo L. Munck, Op. Cit. ,P.٨٣.

(١٢٣)Terry Lynn Karl, Op. Cit. ,P.١٤٧.

(١٢٤) Seth G. Jones and Martin C. Libicki , Op. Cit. ,P.٧٣.

(١٢٥) Gerardo L. Munck , Op. Cit. ,P.٨٣-٨٤. ; David Holiday and William Stanley,Op.Cit. P.٤٢٠.

قائمة المصادر :

- **الكتب العربية :**

١- عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون ، موسوعة السياسية ، ج٣، ط٢، بيروت ، ١٩٨٥.

الوثائق الاجنبية

١- Memorandum From Robert Pastor of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski)Washington, October ١٣, ١٩٧٩, Foreign Relations of the United States ١٩٧٧-١٩٨٠, Volume XV, Central America, ١٩٧٧-١٩٨٠.

٢- Telegram From the Embassy in El Salvador to the Department of State١ San

Salvador, May ٢٦, ١٩٨٠, Foreign Relations of the United States ١٩٧٧–١٩٨٠, Volume XV, Central America , ١٩٧٧–١٩٨٠.

المصادر الاجنبية

أ- **المصادر باللغة الإسبانية:**

١- Chester Rodolfo Urbina Gaitán, Waldemar Urquiza, Historia ٢ EL Salvador, Segunda Edición Ministerio de Educación de El Salvador, Impreso en Quebecor World, Perú,en marzo, ٢٠٠٩.

ب- **المصادر باللغة الإنكليزية :**

١- Diana Villiers Negroponte, Seeking Peace in El Salvador The Struggle to Reconstruct a Nation at the End of the Cold War, British, First edition, January ٢٠١٢.

٢- David Holiday and William Stanley, Building the Peace: Preliminary Lessons from El Salvador, ournal of International Affairs, Vol. ٤٦, No. ٢, Keeping The Peace: ConflictResolution in the Twenty-First Century (Winter ١٩٩٣).

٣- Edwin G. Corr , Societal Transformation for Peace in El Salvador, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. ٥٤١,Small Wars (Sep., ١٩٩٥).

٤- Gerardo L. Munck , Beyond Electoralism in El Salvador: Conflict Resolution through Negotiated Compromise , Third World Quarterly, Vol. ١٤, No. ١ (١٩٩٣).

٥- Harald Jung, The Civil War in EL Salvador , Boletín de Estudios Latinoamericanos y del Caribe, No. ٣٢, Miners and Mining Inlatin America (Junio de ١٩٨٢).

٦- James LeMoyne , El Salvador's Forgotten War, Foreign Affairs, Vol. ٦٨, No. ٣, Council on Foreign Relations ,(Summer, ١٩٨٩).

٧- Jenny Pearce , Under The Eagle, United States Intervention in Central America and the Caribbean, ٢nd Edition, Latin American Bureau. (١٩٨١).

٨- John W. Doucette , US Air Force lessons in Counterinsurgency , Air University Press (١٩٩٩).

٩- Joseph H. Reed and Roy C. Smith III , EL Salvador — Paz Y Democracia , American Intelligence Journal, Vol. ٦, No. ٤ (February ١٩٨٥).

١٠- Jeffrey Stern , Stalemate in El Salvador , Harvard International

Review, Vol. ٩, No. ٤ (April ١٩٨٧).

١١- Monica Duffy Toft , Securing the Peace , The Durable Settlement of Civil Wars, Princeton University Press, U.S.A., (٢٠٠٩).

١٢- Paulo S. Wrobel , Disarmament and Conflict Resolution Project Managing Arms in Peace Processes: Nicaragua and El Salvador, United Nations Institute for Disarmament Research , United Nations New York and Geneva, ١٩٩٧.

١٣- Ralph Sprenkels , After Insurgency , University of Notre Dame Press, U.S.A., (٢٠١٨).

١٤- Richard A. Haggerty, El Salvador a country study, Library of Congress, United States , Second Edition, ١٩٩٠ .

١٥- Robert W. Taylor and Harry E. Vanden, Defining Terrorism in El Salvador: "La Matanza" , The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. ٤٦٣,International Terrorism (Sep., ١٩٨٢).

١٦- Seth G. Jones and Martin C. Libicki , How Terrorist Groups End, Lessons for Countering al Qa'ida, RAND Corporation. (٢٠٠٨).

١٧- Seth G. Jones, and others, Securing Tyrants or Fostering Reform? U.S. Internal Security Assistance to Repressive and Transitioning Regimes , RAND Corporation. (٢٠٠٦).

١٨- Taylor & Francis , El Salvador: Background of the Revolutionary Struggle , The Black Scholar, Vol. ١١, No. ٣, Latin America/The Caribbean (January/February١٩٨٠).

١٩- Terry Lynn Karl, El Salvador's Negotiated Revolution , Council on Foreign Relations ,Foreign Affairs, Vol. ٧١, No. ٢ (Spring, ١٩٩٢).

٢٠- Thomas Sheehan, El Salvador: The Forgotten War, The Threepenny Review, No. ٢٢ (Summer, ١٩٨٥).

٢١- William M. LeoGrande and Carla Anne Robbins , Oligarchs and Officers: The Crisis in El Salvador , Council on Foreign Relations, Foreign Affairs, Vol. ٥٨, No. ٥ (Summer, ١٩٨٠).

٢٢- Zoltan Barany, The Soldier and the Changing State , Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas, Princeton University Press ,U.S.A. , (٢٠١٢).

- **البحوث العربية المنشورة في المجلات :**

١-هدى جاسم منصور ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه نيكاراغوا ١٩٨٠-١٩٩٠، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد٧، العدد،٢١،آب ٢٠٢٠.

المقالات المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

١- Cronología de la guerra civil de El Salvador , https://es.wikipedia.or.

Abstract

El Salvador, one of the Central American countries, witnessed several revolutions and uprisings, the most important of which was the ١٩٨٠-١٩٩٢ civil war. The importance of this event lies in the fact that it gives a clear picture of what the Salvadoran society was suffering before the outbreak of that war represented by the division of society into an influential group that possesses agricultural lands and means of production, which is the oligarchy Allied with the army, and another group that suffers from very poor economic conditions has been struggling to improve their standard of living, in addition to the army's control of government by following the methods of rigging elections, preventing reformists and civilians from reaching power and using force and violence as a tool to maintain its control over the government, which caused exclusion. Some groups who participate in the political process, such as leftists with communist thought, so those groups resorted to methods of murder and violence in order to achieve their goal of political participation, compared to the oligarchy who formed an alliance with the army and created death squads to confront the left with the same methods of violence, and at the same time national fronts that included leftist gangs appeared. Her and coordinated her efforts together to stand up to the army, which caused a devastating war that left thousands dead and exhausted the country The intervention of the United States of America and its provision of material and military support to the Salvadoran government and the army with the aim of resisting the left and preventing them from attaining power led to prolonging the war, but after several years of killing and destruction, the two parties to the conflict realized the need for understanding to put an end to that tragedy, then complex and lengthy negotiations took place between the two sides under the supervision The United Nations ended with the signing of the Final Peace Agreement in ١٩٩٢, bringing an end to a twelve-year war.